

في اطار استراتيجية الموت البطيء في غزة

المستشفيات تتحول الى مقابر جماعية

الثلاثاء 15 جويلية 2025 / عدد 731



رغم انه يشتكي من الاوساخ

العمل التطوعي سلوك مهم تخلق عنه المواطن لحل الازمات البيئية



10

7

تسري كالنار في الهشيم:

أي دلالات لتفشي الاشاعات؟



8

تفاقم ظاهرة إستهلاك المخدرات لدى الشباب والمراهقين في تونس:

معاودة التدخلات الامنية بالحملات التوعوية ضروري

4

بعد استكمال اقتراح المحليات

مخطط التنمية يدخل مرحلة الحسم

5

القوانين المهمة

ملفات مؤجلة الى الدورة البرلمانية الرابعة

الأولمبي الباجي
جلسة انتخابية
جديدة وهيئة
تسييرية في
الأفق

21

الافتتاحية صابر الحرشاني

والقوانين غير محفزة، و بذلك يتعين مراجعة هذه المنظومة لتكون أكثر تشجيعا، عبر إرساء امتيازات جبائية وتسهيلات عقارية، وتوفير المرافقة القانونية والإدارية من القنصليات والسفارات، فضلاً عن إنشاء صندوق دعم خاص بمشاريع الجالية.

ومع عودة التونسيين بالخارج هذا الصيف، من المهم ألا تنحصر العلاقة معهم في بعدها الظرفي، بل أن تتحول إلى استراتيجية وطنية شاملة، و من بين الأفكار التي تستحق النقاش في هذا الإطار، إمكانية تخصيص يوم وطني للجالية التونسية بالخارج، يكون مناسبة للاحتفاء بما أنجزوه، ولمناقشة مقترحاتهم في إطار مؤسساتي منظم، إضافة إلى تعزيز البرامج الثقافية والتربوية الموجهة لأبناء الجالية، لا سيما من الجيلين الثاني والثالث، الذين باتوا في حاجة ملحة إلى إعادة ربطهم بهويتهم الأصلية.

كما يمكن التفكير في إحداث هيئة وطنية تُعنى بالتونسيين بالخارج، تكون مستقلة وذات صلاحيات حقيقية، بعيدة عن التوظيف السياسي والبيروقراطي، وتعمل على بلورة خطة وطنية للتواصل مع الجالية، تُدمج فيها مختلف الوزارات والهيئات المعنية، بدءاً من الخارجية والداخلية، وصولاً إلى الاستثمار والثقافة والتربية وغيرها.

إنّ تونس، في هذه المرحلة الدقيقة التي تبحث فيها عن روافع جديدة للنمو وعن مقاربات بديلة لمعضلاتها الاقتصادية والاجتماعية، مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة التفكير في علاقتها بجالياتها في الخارج، فهؤلاء ليسوا مجرد زوار موسميّين ولا خزائن عملة صعبة، بل هم جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني، لهم من الحقوق ما يُملّي على الدولة واجب الحماية والتمكين، ولهم من المؤهلات ما يجعلهم شركاء في إعادة بناء تونس الجديدة، ولعلّ اللحظة الراهنة تمثل فرصة سانحة لفتح هذا الملف بجرأة، والقطع مع منطق التعامل المناسباتي.

تضمن لهم الانتماء الفعلي والمواطنة الكاملة.

ما يقدمه تونسيو الخارج يتجاوز البعد المالي؛ فهم أيضاً حاملو كفاءات وخبرات عالية في مجالات متعددة، من الطب والهندسة إلى التكنولوجيا والبحث العلمي وغيرها، وقد ساهم العديد منهم في إنجازات علمية وفكرية كبرى في الدول المضيفة، رافعين الراية الوطنية عالياً في المحافل الدولية، حيث كانوا سفراء حقيقيين لتونس في الخارج، يُشرفون صورتها ويفتحون أمامها أبواب الشراكة والتعاون، ويقنعون الأجيال الصاعدة في أوروبا بأن في تونس طاقات واعدة تستحق الدعم والاستثمار.

ورغم كل هذه المزايا، لا تزال السياسات الرسمية تجاه الجالية التونسية بالخارج متذبذبة، تتراوح بين الاعتراف العاطفي والغياب العملي، حيث تم تأسيس «مجلس التونسيين بالخارج» في مرحلة سابقة، وكان الهدف منه منح هذه الفئة إطاراً مؤسسياً للتعبير عن مشاغلهم والمساهمة في بلورة السياسات العمومية، لكن هذا المجلس لم يُفعل بما يليق، وبات يحتاج إلى مراجعة قانونه وهيكلته جديدة تسمح له بالتحرك بفعالية أكبر، بعيداً عن الجمود والبيروقراطية.

كما أن إحدى القضايا الجوهرية التي لم تحسم بعد تتعلق بمقاعد البرلمان المخصصة للتونسيين بالخارج، والتي ظلت شاغرة منذ الانتخابات التشريعية الأخيرة، حيث لا يعبر هذا الغياب عن تشريعي فحسب، بل هو اختلال في تمثيل فئة واسعة من التونسيين، يجب أن تتم المسارعة في تصحيحه بإجراءات واضحة وشفافة، لأن البرلمان هو الفضاء الطبيعي لحمل صوت المواطنين، في الداخل كما في الخارج.

كما يمثل ملف استثمار التونسيين بالخارج في بلادهم كذلك تحدياً كبيراً، فعلى الرغم من أن عدداً من التونسيين بالخارج أبدوا رغبة في بعث مشاريع داخل تونس، خاصة في الجهات الداخلية، إلا أن مسارات الاستثمار لا تزال معقدة، والإجراءات الإدارية مرهقة،

جاليتنا بالخارج و حق المواطنة

بينما تتسارع وتيرة العودة الموسمية للتونسيين المقيمين بالخارج تزامنا مع العطلة الصيفية، تعود إلى الواجهة من جديد قضية حضورهم في السياسات العمومية ومدى استعداد الدولة التونسية لاستقبالهم، ليس فقط على مستوى الخدمات اللوجستية، بل وأيضا في إطار رؤية استراتيجية متكاملة تعترف بهذه الفئة كعنصر فاعل في التنمية الوطنية.

وفي هذا السياق، جاءت دعوة رئيس الجمهورية مؤخرا لرئيسة الحكومة من أجل حسن الاستعداد لموسم العودة الصيفية، لتعيد طرح السؤال الأهم.

إن الحديث عن التونسيين بالخارج لا يُحتزل في الأرقام والإحصاءات فحسب، رغم أن الأرقام تعكس بوضوح حجم الثقل الذي تمثّله هذه الجالية، سواء من حيث عددها المتنامي في أوروبا وكندا والخليج، أو من حيث مساهمتها المالية الضخمة عبر التحويلات السنوية من العملة الصعبة. فهؤلاء المواطنون يمثلون رافعة لصورة تونس في الخارج، وسفراء لها في مجتمعات متعددة الثقافات، يساهمون في نقل صورة إيجابية عن بلادهم، وفي بناء جسور التواصل بين الداخل والخارج.

ولقد أظهرت التحويلات المالية للجالية التونسية بالخارج على مدى السنوات الماضية قدرة هذه الفئة على الصمود ومساعدة الاقتصاد الوطني حتى في أشدّ الأزمات، كما حصل خلال جائحة كورونا، حين استمرّ تدفق الأموال رغم الركود الاقتصادي العالمي. وتؤكد المعطيات الرسمية أن تحويلاتهم أصبحت تمثل مصدرا مهما للعملة الصعبة، بل تفوق أحيانا عائدات قطاعات استراتيجية ومع ذلك، فإن هذه المساهمة لم تقابل بعد بما يكفي من العناية المؤسسية والتشريعية التي

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة

البريد الإلكتروني: contact@avant-premiere.com.tn

24.24@ avant-premiere.com.tn

الهاتف . 29 903 073



الإخراج الفني
فتحي الحرشاني

رئيس التحرير
عادل الطياري

مدير التحرير
وفاء حمزة

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

برنامج الدورة 59 لمهرجان تستور الدولي للمالوف والموسيقى العربية التقليدية

انعقدت اول امس الأحد 13 جويلية 2025 الندوة الصحفية الخاصة بالإعلان عن برنامج الدورة 59 لمهرجان تستور الدولي للمالوف والموسيقى العربية التقليدية، والتي ستقام من 21 إلى 30 جويلية 2025، تحت شعار «يا زمان الوصل»، في إشارة إلى الطابع الأندلسي الأصيل الذي ما يزال يميز هذا الموعد الثقافي العريق.

وأكد المنظمون في تصريح لمراسل «تونس الرقمية في الجهة» أن دورة هذا العام ستحافظ على هوية المهرجان، مع انفتاح على تجارب موسيقية متنوعة داخل تونس وخارجها، وتركز بالأساس على عروض المالوف الأصيل، وتكريم الرموز الموسيقية الكلاسيكية.

وفي ما يلي البرنامج الكامل للدورة:

- الإثنين 21 جويلية: عرض الافتتاح مع الفنان زياد غرسة
- الثلاثاء 22 جويلية: فرقة الراشدية بسوسة
- الأربعاء 23 جويلية: مباريات في المالوف
- الخميس 24 جويلية: عرض «شيوخ المالوف بتستور»
- الجمعة 25 جويلية: الفنانة محرزية الطويل
- السبت 26 جويلية: الفنان محمد علي شبيل
- الأحد 27 جويلية: مباريات في المالوف بمشاركة نادي عبد العزيز جميل بالمرسى وجوق سوسة للمالوف
- الاثنين 28 جويلية: فرقة «المقام» للمالوف والموشحات من ليبيا
- الثلاثاء 29 جويلية: الفنان سفيان الزايدى
- الأربعاء 30 جويلية: عرض الاختتام مع الفنان نذير البواب والفنانة درصاف حمداني

توزر

متابعة مشاريع الوكالة العقارية السياحية والوكالة العقارية للسكنى

خصصت جلسة العمل، التي انعقدت بمقر ولاية توزر، للنظر في تقدم انجاز المشاريع العمومية المبرجة بالجهة، في ظلّ بطء تقدم تنفيذ العديد منها وتعطل بعضها على غرار المنطقة السياحية الثانية المبرجة عن طريق الوكالة العقارية السياحية والتي مازالت في مرحلة الدراسات، رغم انها مبرجة منذ عدة سنوات على مساحة قدرها 62 هكتارا، وقد تم الاتفاق خلال الجلسة على ضرورة استكمال الاجراءات القانونية بخصوص تحويل ملكية الأرض، ودعوة المصالح المركزية للوكالة إلى تقديم عرض حول تقدم الدراسات والتصور المبدئي للمنطقة بما يستجيب لمتغيرات القطاع السياحي. كما أن الوكالة العقارية للسكنى برمجت ثلاثة مشاريع «تقسيمات سكنية جديدة» بكل من توزر ونفطة ودقاش، وقد تمت دعوة المتدخلين في مختلف الشبكات العمومية الى الإسراع بمد الوكالة بالمعطيات الفنية المطلوبة التي تهم الربط بالشبكات العمومية في ظرف يوم أو يومين من تاريخ انعقاد الجلسة لاتمام الدراسات والاجراءات المتعلقة بالجانب العقاري مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

كما تم التطرق الى تعطل مشاريع القطب التكنولوجي بتوزر، والمتمثلة في منطقتين صناعيتين بكل من توزر ونفطة، وتم التأكيد على ضرورة سد الشغور الحاصل في خطة الرئيس المدير العام للقطب بما سيساهم في تسريع انجاز هذين المشروعين، مع برمجة جلسة لمجلس إدارة القطب التكنولوجي خلال الأيام القليلة القادمة لفضّ الإشكاليات العالقة.



قصر موسيليني
بوعرقوب

معلم أثري مهم ومنتوج سياحي ثمين في مهبط الإهمال

حوالي سنة 1928، وتبعد 4 كلم عن مدينة بوعرقوب على الطريق الوطنية رقم 1 القديمة. والقصر كان لعائلة ايطالية تدعى عائلة «ليقرصيا» وهي عائلة لمعمرين ايطاليين هم من شيدوا القصر بهندسته المعمارية ذات طابع خاص ومختلفة..

وقال محدثنا ان ما يشاع ان هذه العائلة شيدت القصر لموسوليني الزعيم الفاشي لايطاليا وتداول في ذلك الوقت حديث عن ان موسوليني كان سيسكن بالقصر غير ثابت تاريخيا. وفي عهد الزعيم الحبيب بورقيبة تم استعمال القصر كمدرسة للفتيات ثم بعد ذلك بقي مهجورا الى حد الثورة عام 2011، ليتم وقتها الاستيلاء عليه من قبل بعض العائلات في انتظار تمكينهم من مساكن اجتماعية ليقطنوا فيها.

هندسة معمارية ذات طابع خاص

وحدثنا رئيس جمعية «معالم ومواقع الوطن القبلي» عن الطابع الخاص والمختلف لهندسة القصر الذي يحتوي فضاءه الأرضي على لوحات فسيفسائية تحمل علامات للابراج الفلكية فاطلقوا عليه اسم قلعة الابراج وتوجد بالقصر غرف ولوحات وصور لحيوانات مثل النعامة والزرافة والنسور.

وتحمل ارضية احدى الغرف صورة محارب روماني وفي غرفة اخرى هناك صورة تبرز تلاقح الحضارات و التعايش بين البربر والسكان الاصليين، كما يحتوي هذا المعلم على كهف في الاسفل وكان في السابق مكانا لتخزين الخمور كما استعمل في الحرب العالمية لتخزين الأسلحة.

وطالبت الجمعية السلط المعنية بضرورة استغلال وتثمين هذا المعلم

على مرتفع جبلي يقع قصر موسيليني المتأخم لحي حشاد ببوعرقوب من ولاية نابل، هذا القصر الذي بناه الإيطاليون سنة 1940 لتقدمه هدية للرئيس الإيطالي موسوليني إذا ما انتصرت قوات المحور في الحرب العالمية الثانية، و مع انتصار الحلفاء بقي القصر شاهدا على حقبة تاريخية لكن في ظل نسيان كبير ومثير للانتباه من طرف الجهات المسؤولة على السياحة و الثقافة و خاصة التراث و العناية بالمعالم التاريخية.

يقول رئيس جمعية «معالم ومواقع» بالوطن القبلي جمال عبودي ان القصر متأخم لحي حشاد وهي منطقة فلاحية مختصة خاصة في زراعة الكروم مضيافا «هذا القصر في شكله الهندسي هو بناية مستديرة ذات 4 طوابق منها 2 أرضيان و تحتوي على لوحات فسيفساء نادرة، كما توجد بنفس المنطقة الكنيسة المسيحية ببرج حفيظ بناها المستعمرون الأوروبيون المتواجدون بالمنطقة منذ

القوانين المهمة

ملفات مؤجلة الى الدورة البرلمانية الرابعة

طاهر الحرشاني

مع اقتراب نهاية الدورة البرلمانية الحالية وحلول العطلة النيابية في غرة أوت المقبل، يبدو أن القوانين المهمة التي تعهدت بها الحكومة ستكون على رأس أولويات الدورة البرلمانية المقبلة. وقد أخذت الحكومة على عاتقها تجديد جزء من المنظومة التشريعية، تجاوبا مع التحولات التي يشهدها السياق الوطني من جهة، ومع دعوات رئاسية متكررة إلى الانخراط في مسار إصلاحى متكامل، لا يقتصر على الهياكل والمؤسسات بل يطول كذلك النصوص المنظمة لمختلف القطاعات.

التزام الثورة التشريعية

وفي أكثر من مناسبة، أكد رئيس الجمهورية على أن الإصلاح لن يُكتب له النجاح ما لم يواكبه تغيير في النصوص القانونية، يفتح الطريق أمام فكر إداري جديد، ويسمح ببناء مناخ تشريعي يتناغم مع تطلعات الشعب ومع متطلبات المرحلة. ومن هذا المنطلق، تحولت مقولة «الإسراع في سن القوانين» إلى محور دائم في لقاءات الحكومة مع الرئيس، وإلى التزام واضح من عدد من الوزراء الذين قدّموا تصورات أولية لمشاريع قوانين بات من المتوقع عرضها على البرلمان سواء خلال حضورهم في اشغال اللجان أو حضورهم جلسات حوارية أو للتفاعل مع اسئلة شفاهية للنواب في مجلس نواب الشعب.

ومن بين النصوص التي قطعت الحكومة أشواطاً متقدّمة في إعدادها، مشروع مجلة الصرف، الذي يُعد من أبرز الإصلاحات المالية المنتظرة، حيث يهدف هذا المشروع إلى إعادة تنظيم العلاقة القانونية بين الأفراد والمؤسسات والنظام المالي الخارجي، خصوصاً في ما يتعلق بالتحويلات والتراخيص والتعامل مع العملة الأجنبية.

وقد أبدى عدد من المختصين ترقّبهم الكبير لهذا النص، لما له من تأثير مباشر على تسهيل العمليات الاستثمارية وعلى دعم قدرة تونس على استقطاب رؤوس الأموال سيما ان وزيرة المالية السابقة قد تحدثت سابقاً على عرضه على مجلس وزاري في أيام.

قوانين مهمة

ويوازي هذا المشروع في الأهمية مشروع تنقيح مجلة الاستثمار، الذي تم الإعلان عن الشروع في صياغته في أكثر من تصريح رسمي، كما بدأت لجنة التخطيط الاستراتيجي في البرلمان منذ أيام في مناقشة مبادرة من نواب في اتجاه مشابه، ويُنتظر من هذا التعديل أن يُبسّط المسالك الإدارية المعقدة التي تُثقل كاهل المستثمر، وأن يُعيد ترتيب الحوافز بما يوجّه المشاريع نحو الجهات ذات الأولوية.

ولئن حملت المجلة الحالية نوايا إصلاحية منذ صدورهما سنة 2016، فإن تفعيلها ظل محل انتقاد بسبب صعوبة تطبيقها على أرض الواقع، وهو ما جعل الحكومة تبحث عن صيغة أكثر مرونة ووضوحاً وفق تصريح وزراء.

وفي المجال البيئي والموارد الطبيعية، تنتظر مجلة المياه هي الأخرى المراجعة، في وقت تواجه فيه البلاد تحديات متزايدة تتصل بندرة الموارد وتضاعف الاستهلاك وتراجع نسبة

التزود، حيث أعلنت وزارة الفلاحة والموارد المائية في مناسبات سابقة عن استكمال التصورات الأولية لمشروع القانون الجديد، وسط وعود بأن يُعالج النص المرتقب مسائل حيوية، منها التوزيع العادل، والتحكم في التسعيرة، وتجريم الاستغلال العشوائي.

أما مجلة الغابات، فقد تم طرح مراجعتها ضمن رؤية حكومية أوسع لإعادة الاعتبار للثروة الغابية، سواء من حيث الحماية أو الاستثمار المستدام، ويُنتظر من هذا النص أن يوفر توازناً بين البعد البيئي والبعد التنموي، خاصة في ظل توسع المخاطر المناخية والتحديات المتكررة على الملك العمومي الغابي.

في السياق ذاته، برز خلال الفترة الماضية الحديث عن مشروع مجلة الأملاك العقارية، في محاولة لتجميع النصوص المبعثرة، وتجاوز الإشكاليات التي لطالما عطلت عمليات الرقمنة، والتحيين، وتسوية الوضعيات العقارية.

أما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، تم إدراج مشروع قانون يتعلق بالإدماج المالي ضمن قائمة النصوص ذات الأولوية في برنامج وزارة المالية سابقاً، ويتعلق الأمر بتوسيع دائرة الانخراط في المنظومة المالية، وتوفير أدوات تمويل مرنة خصوصاً لدى الفئات المهمشة وفي المناطق الداخلية ويمثّل هذا المشروع أحد مداخل محاربة الاقتصاد الموازي، وتوسيع دائرة الجباية بطريقة عادلة ومبتكرة غير انه لم يحل بعد الى البرلمان.

كما عاد ملف قانون الهياكل الرياضية إلى الواجهة مجدداً، وقد أعلنت وزارة الشباب والرياضة مؤخراً عن تقدم في مراجعة الإطار القانوني المنظم للجمعيات والهياكل الرياضية بما يتلاءم مع واقع الممارسة ومتطلبات الحوكمة والتمويل. ويُرتقب أن يشمل هذا المشروع قواعد شفافة لتسيير الأندية، وضمان استقلالية الهياكل، والحدّ من

التجاوزات التي عطلت في السنوات الماضية نجاعة العمل الرياضي.

رهانات الدورة الرابعة

ويُرجّح أن تُعرض هذه المشاريع تباعاً على أنظار اللجان في مفتتح الدورة الرابعة، وذلك بحسب الجاهزية الفنية والتنسيق بين الحكومة والبرلمان.

وتكتسي الدورة البرلمانية الرابعة طابعاً استثنائياً، لا فقط لأنها تسبق الدورة الأخيرة من المدة النيابية الحالية، بل لأنّ ما تبقى من الوقت بات يفرض إيقاعاً أسرع وأكثر فاعلية على الحكومة والبرلمان على حد سواء.

ويمكن القول انه مضي ما يكفي من الوقت لوضع التصورات والتعهدات، وحن وقت الإنجاز الفعلي، ذلك أن مشاريع القوانين الكبرى لم تعد تحتل التأجيل أو المروحة بين الوزارات واللجان.



بعد استكمال اقتراح المحليات مخطط التنمية يدخل مرحلة الحسم

صابر الخرشاني

مع انتهاء شهر جوان وبداية شهر جويلية الجاري، استكملت المجالس المحلية المرحلة الأولى من إعداد مخطط التنمية 2026-2030، من خلال تجميع مقترحاتها ورفعها إلى المجالس الجهوية، في انتظار حسمها.

ومن المرتقب أن تتولى المجالس الجهوية غربة المقترحات ورفعها إلى المجالس الإقليمية، قبل أن تحسم فيها الغرفة الثانية وهي المجلس الوطني للجهات والأقاليم، في دورة يُرتقب عقدها بين جانفي وفيفري 2026.

وتمثل هذه المقاربة التشاركية تحولا لافقا في إدارة الشأن التنموي، حيث لم تعد الحكومة المركزية تنفرد بتحديد الأولويات، بل أصبح المواطن، من خلال المجالس المحلية المنتخبة، شريكا في بلورة التوجهات الكبرى للخطة التنموية، حيث بدو والرهان اليوم ترجمة هذه المقترحات إلى مشاريع واقعية قابلة للتنفيذ، تلامس مشاغل الناس وتعالج الفجوات التنموية بين الجهات.

تصعيد المقترحات

ويعدّ التدرج من المحليات نحو الجهات والأقاليم، ترجمة فعلية لما ورد في دستور 2022 من توجه نحو تكريس الديمقراطية التشاركية، فالمجالس المحلية تضع مقترحاتها بناء على تشخيص ميداني للحاجيات، وترفعها بعد التداول إلى المجالس الجهوية التي تملك سلطة تقييرية نسبية مقارنة بها، بما يضمن التنقيح والترتيب بحسب الأولويات المحلية، ومن ثمة تنظر الاقاليم في المخططات التفصيلية و تحيلها الى الغرفة الثانية بمرافقة سلطة الاشراف التي تسهر على تأطير العملية في كل مراحلها.

وتكمن أهمية هذا التمشي في كونه يربط بين خصوصية المناطق وطموحاتها، وبين السياسة العامة للدولة، ما يعزز شعور المواطن بأن رأيه مسموع، وأن أولوياته ليست مجرد أرقام في تقارير مركزية، بل محاور أساسية في خطة وطنية متكاملة.

تحديد الخيارات الاستراتيجية

ولا يقتصر المخطط الخماسي للتنمية على قائمة مشاريع، إذ يمثل وثيقة مرجعية تُعبّر عن التوجهات العامة للدولة في السنوات الخمس المقبلة، وتُحدّد الخيارات الاقتصادية

والاجتماعية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، وتمثل هذه الوثيقة خريطة الطريق للإصلاحات الكبرى، والأداة التي سيتم من خلالها ضبط التوازنات المجالية وتعزيز العدالة التنموية.

وسيعرض هذا المخطط بداية سنة 2026 على أنظار المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب للنقاش والمصادقة، ثم يُقرّ بقانون لاحقا ليصبح إطارا ملزما لكل المتدخلين في السياسات العمومية.

وبحسب ما كشفته الجهات الرسمية، فإن الوثيقة ستعتمد على تشخيص إقليمي دقيق، يُنجز بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء، من أجل ضبط الأولويات التنموية الفعلية لكل جهة، استنادا إلى المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية والموارد المحلية.

ومن المتوقع أن يركز المخطط الجديد بشكل واضح على أبعاد اجتماعية وإنسانية أساسية، فإلى جانب هدفه المركزي المتمثل في تحقيق

معدل نمو اقتصادي أعلى وتحفيز الدورة الاستثمارية، يسعى إلى تحسين ظروف عيش التونسيين بشكل ملموس، وهذا ما يتطلب تحسين الخدمات الأساسية في مجالات مثل التعليم، والصحة، والنقل، والسكن، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية في المناطق التي ظلت لعقود خارج أولويات التخطيط التقليدي.

و بحسب التصريحات الأولية يؤكد عدد من اعضاء المجالس المحلية ان ما تم تضمينه في المقترحات الأولية لمشاريع المخططات المحلية يتطلع اساسا الى دعم القدرة الشرائية للمواطن، والارتقاء بمستوى الدخل الفردي، والعمل على الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، من خلال ضخ استثمارات في المناطق الأقل نموا اضافة الى ايلاء الاهمية الخاصة للقطاعات الإنتاجية، مثل الفلاحة والصناعة والخدمات، مع ربطها بمخططات التكوين المهني والتشغيل.

وإدراكا لضرورة التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، يتعين

ان يدمج المخطط في فلسفته مبدأ التنمية المستدامة، من خلال مشاريع تهدف إلى ترشيد استغلال الموارد الطبيعية، وتحديث أنظمة التصرف في المياه والطاقة، وتعزيز البنية التحتية البيئية، خاصة في المناطق المتأثرة بالتغيرات المناخية.

تحديات

ويسعى المخطط الجديد إلى تجاوز الشعارات عبر ربط البرامج والمشاريع بميزانية الدولة، فقد أعلنت الجهات الرسمية أنه سيتم إدراج المقترحات الناضجة التي استكملت دراستها الفنية والمالية ضمن مشروع ميزانية 2026، ما يعني أن جزءا من مخرجات هذا المخطط ستجد طريقها إلى التنفيذ السريع.

و على اهمية هذا الخيار فإن التحدي الابرز الذي يواجهه كل مخططات التنمية هو مصدر التمويل فإذا كان من السهل التوصل الى تشخيص تنموي دقيق يكون منطلقا لاقتراحات عملية و ناجزة فإن غياب التمويل يحولها الى مجرد وعود

و مع ذلك، فإن وجود هيكل دستوري كالمجلس الوطني للجهات والأقاليم يبعث برسالة إيجابية، مفادها أن التوجه نحو اللامركزية في التخطيط أصبح خيارا لا رجعة فيه. وتبقى الجدية في تنفيذ المقترحات، والقدرة على المتابعة والتقييم، هي المعايير الحقيقية التي ستحدّد إن كان هذا المخطط بداية فعلية لتصحيح المسار التنموي، أو مجرد وثيقة جديدة تنضاف إلى رفوف الإدارات.

وفي انتظار المصادقة النهائية، يبدو أن مخطط التنمية قد دخل فعلا مرحلة الحسم، ومعه دخلت تونس مرحلة جديدة في تاريخ التخطيط التنموي، حيث أصبح صوت المواطن يسمع من المحليات وصولا إلى باردو، والأمل أن يكون هذا الصوت حاملا لمشاريع عادلة، تنهي سنوات التفاوت، وتفتح آفاقا جديدة لتونس عادلة، ومتوازنة.



تحت مجهر «24 / 24» : بيئة تونس تختنق

تحرك رئاسي ضد الخراب المسلط على السواحل



اعداد : مفيدة عياري

تتكفل السلطة الجهوية بدورها كاملاً لحماية البيئة الساحلية وصونها من العبث والتلوث.

شواطئ تونس بين الماضي والحاضر

استحضر رئيس الجمهورية خلال تصريحاته صورة الشواطئ التونسية التي كانت تُصنّف من بين الأجمل في العالم بفضل صفاء مياهها وجاذبيتها، ليُقارنها بما هي عليه اليوم من تلوث وخراب، مؤكداً أن الوضع البيئي الذي شاهده في هذه الزيارة لا يمثل سوى جزء بسيطاً من الصورة الحقيقية التي تطلّ أغلب الشواطئ التونسية والتي تحتاج إلى تحرك عاجل لوقف التدهور.

وفي إشارة واضحة إلى حجم الكارثة، أوضح الرئيس أنّ الأموال المهدورة والإهمال المؤسّساتي تسبّبوا في اغتيال الثروات الطبيعية للبلاد وأضرّوا بصورة تونس أمام العالم، وهو ما يتطلب إرادة سياسية قوية وإجراءات صارمة تطلّ كل من أجل بواجباته القانونية والإدارية.

صوت المواطن يلتقي مع الموقف الرئاسي

التقى رئيس الجمهورية خلال جولته بعدد من المواطنين الذين عبّروا عن تذمرهم الشديد من تدهور الوضع البيئي في مناطقهم وما رافقه من انتشار للأمراض والروائح الكريهة التي تهدّد حياتهم اليومية. هؤلاء المواطنون وجدوا أخيراً فرصة لإيصال أصواتهم إلى أعلى هرم السلطة، مطالبين بتدخل عاجل لوضع حدّ لهذه الأوضاع الكارثية التي تزداد تفاقمًا عامًا بعد عام.

قصر قرطاج... متابعة مباشرة للملف

وفي تحرك مواز للزيارة الميدانية، استقبل رئيس الجمهورية وزير البيئة في قصر قرطاج، حيث أعاد

في خطوة حازمة تعكس وعياً متزايداً بخطورة الوضع البيئي في تونس، تحوّل رئيس الجمهورية إلى عدد من المناطق الساحلية لمعاينة حقيقة ما يحدث من تجاوزات خطيرة وجرائم وصفها بالنكراء ضد الشعب التونسي وثرواته الطبيعية. زيارة فجئية ميدانية، رافقتها رسائل مباشرة وجّهها إلى الأطراف المعنية، عنوانها الأبرز: «إهدار المال العام واغتيال الشريط الساحلي لم يعد مقبولا».

بدأت الزيارة بمعتمدية قصبية المديوني مروراً بمحطة التطهير بلمطة بولاية المنستير، حيث وقف رئيس الجمهورية على الوضع البيئي المتدهور في تلك المناطق الساحلية، معتبراً ما رآه خراباً بيئياً يهدّد الثروات الطبيعية للبلاد ويشكّل جريمة موصوفة في حق التونسيين جميعاً. ولم يتردّد الرئيس في التعبير عن استيائه الشديد من طريقة إدارة هذا الملف، موجّها انتقادات لاذعة لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي التي وصفها صراحة بـ«وكالة اغتيال الشريط الساحلي».

تصريف المياه المستعملة... جريمة في وض النهار

أحد أكبر مظاهر الخراب الذي عاينه رئيس الجمهورية يتمثل في ظاهرة تصريف المياه المستعملة من المعامل مباشرة في البحر دون أي معالجة تذكر. هذا المشهد المؤلم أثار غضب الرئيس الذي تساءل بصوت مرتفع عن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك الخطير، داعياً إلى تحمّل المسؤولية كاملة ومعاينة كل من تورّط في هذه الجرائم ضد البيئة والشعب.

لم يكتفِ رئيس الدولة بالإشارة إلى مكامن الداء، بل انتقد بشدّة هدر الاعتمادات المالية المخصصة لحماية الشريط الساحلي، معتبراً أن وجود هذه الوكالة بات بلا جدوى في ظل غياب النتائج الميدانية، ومقتحراً أن

دون أي معالجة أو احترام للمعايير البيئية.

قال الرئيس قيس سعيد إنّ تحويل البحر إلى مصبّ للمياه المستعملة يُعدّ جريمة في حق تونس كلّها، ومن غير المقبول الاستمرار في هذا المسار المدمر الذي يهدّد صحة المواطنين ويقضي على الحياة البحرية والسياحية في المنطقة.

بيئة سليمة: التزام دستوري وليس ترعفاً

أراد رئيس الدولة من خلال هذه التحركات إيصال رسالة واضحة مفادها أنّ مسألة البيئة لم تعد مسألة ثانوية أو موضوعاً مؤقتاً، بل أصبحت قضية وجودية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصحة العامة وكرامة التونسيين وحقّهم في حياة كريمة. فالدستور نفسه حمّل الدولة مسؤولية توفير بيئة نظيفة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ، وكلّ إخلال بهذا الالتزام هو اعتداء صريح على حقوق الأجيال الحالية والمقبلة.

نحو استراتيجية وطنية شاملة

التأكيد على أنّ الحقّ في بيئة سليمة ومتوازنة هو حقّ من حقوق الإنسان التي يكفلها الدستور ويلزم الدولة بضمانها وتأمين كل الوسائل اللازمة لتحقيقها. لم تخلُ الجلسة من تعليمات رئاسية صارمة بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية، لوضع حدّ لهذا الاعتداء المتواصل على الشريط الساحلي والثروات الطبيعية، في انتظار وضع استراتيجية وطنية شاملة تقضي نهائياً على إهدار المال العام وكل أشكال ومصادر التلوث البيئي.

نابل: البحر يتحوّل إلى مصبّ

امتدّت جولة رئيس الجمهورية لتشمل ولايات أخرى من بينها نابل، حيث تحوّل إلى مصبّ المياه المستعملة بمنطقتي العمود والمريقب بمعتمدية منزل تميم ومنطقة عين قرنز من معتمدية قلبية. هناك، انتقد الرئيس بشدّة الوضعية البيئية التي وصفها بـ«الكارثية»، بعدما تحوّلت مياه البحر في تلك المناطق إلى مصبّ فعليّ للمياه المستعملة القادمة من المعامل،

في ختام هذه الزيارة وما رافقها من رسائل حادة، بدا واضحاً أنّ المرحلة القادمة ستشهد تحركات أوسع لضمان استرجاع الشريط الساحلي التونسي من براثن التلوث والإهمال. فالتعليمات التي أسداها رئيس الجمهورية تنصّ بوضوح على تنسيق عاجل بين كل الإدارات المعنية لوضع حدّ للاعتداءات الحالية، مع العمل على صياغة استراتيجية وطنية متكاملة تنهي حالة العبث بالمال العام وتحمي الثروات الطبيعية بشكل دائم.

إنّ الرهان اليوم كبير ويتطلّب تضافر الجهود على المستوى الوطني والمحلي، حتى لا تبقى هذه التصريحات حبيسة التصريحات الإعلامية، بل تتحوّل إلى برامج عملية تنقذ ما تبقى من شواطئ تونس الجميلة.

بين خراب الأمس وأمل الإصلاح اليوم، تبقى أعين التونسيين شاحصة نحو قرارات صارمة وخطط واضحة تعيد إلى البحر صفاءه وإلى المواطن حقّه في بيئة سليمة تُحترم فيها الثروات ولا تُغتال فيها حقوق الأجيال.

تسري كالنار في الهشيم: أي دلالات لتفشي الاشاعات؟

صابر الخرشاني

تشهد مواقع التواصل الاجتماعي في تونس خلال الفترة الأخيرة موجة متصاعدة من الإشاعات والأخبار الزائفة، تتسلل بسرعة إلى الفضاء العام وتتداولها آلاف الحسابات دون تمحيص أو تثبت. وي طرح هذا الواقع الجديد الذي بات يطبع التواصل الرقمي تساؤلات جدية حول تداعيات هذه الظاهرة، وأسباب تفشيها، وسبل مواجهتها في ظل فوضى إعلامية تعصف بمصداقية المعلومة، وتضع الرأي العام أمام تحديات حقيقية تتعلق بالتمييز بين ما هو واقعي وما هو مضلل.

انتشار رهيب للاشاعات

ولم تعد الشائعة لم تعد مجرد خبر عابر أو دعاية افتراضية، بل أصبحت عاملاً معطلاً للحياة العامة، وتحدث توتراً وتغذي الريبة وتساهم في خلق حالة من الانقسام الاجتماعي والنفسي، بل اذ أن منسوب انتشارها اتسع ليشمل مواضيع تمس بأمن الدولة، وتطال أشخاصاً ومؤسسات دون أدنى اعتبار للأخلاقيات أو للآثار التي قد تخلفها الأخبار الكاذبة. وتتعدّد الأمثلة وتتكرر يومياً في هذا السياق، فخلال الأسابيع الماضية، تم تداول خبر زائف مفاده أن البنك المركزي التونسي قرّر فتح تحقيق مع كل من يحوز على مبلغ مالي يتجاوز المليون دينار. ورغم غياب أي مصدر رسمي لهذا الادعاء، وسخافته و عدم واقعيته من الناحية القانونية والمؤسسية، إلا أن الخبر انتشر بسرعة مذهلة، وتداولته آلاف الحسابات والصفحات، الأمر الذي كشف هشاشة التعامل الجماهيري مع المعلومة، واستعدادا شبه آلي لتصديق ما يُشعل الفضول أو يثير الجدل.

ولم تتوقف موجة الإشاعات عند المجال المالي، بل طالت مواضيع أخرى أكثر حساسية، حيث أعقبت حوادث الغرق في عدد من الشواطئ منشورات أثارت الهلع في صفوف المواطنين، إذ رُوّجت لبعض الروايات التي تتحدث عن تجارب نووية تجري في أعماق البحر الأبيض المتوسط. وتم تقديم

تفسيرات غريبة لبعض الظواهر البحرية على أنها مؤامرات مدبرة، وهو ما تسبّب فعلاً في عزوف عدد كبير من العائلات عن ارتياد الشواطئ، تحت تأثير الخوف من «خطر مجهول»، زرعته إشاعة لا أساس لها من الصحة. كما طالت الإشاعات شخصيات فنية، فقد انتشر مؤخراً خبر وفاة الفنان الشعبي وليد التونسي، وتداولته عشرات الصفحات بشكل متواتر دون التثبت من صحته، ورغم خروجه شخصياً لتكذيب الخبر عبر إحدى الإذاعات، فإن موجة «نعيه» استمرت لساعات طويلة، مسببة صدمة لعائلته ومحبيه، وعاكسة مرة أخرى سهولة قتل الشخص معنوياً بخبر ملفق في ظل غياب رقابة ذاتية.

ولعل ما يجعل الإشاعة أكثر خطورة هو استغلالها لقضايا اجتماعية واقتصادية حساسة، كما حدث حين راجت منشورات تدعي أن صندوق التضامن الاجتماعي سيمنح مبلغاً قدره 700 دينار لبعض العائلات، الأمر الذي اضطر المؤسسة إلى إصدار بيان توضيحي لنفي ما راج، بعد أن

تسببت هذه الإشاعة في إرباك المواطنين وأجهزت على مصداقية بعض الجهات الرسمية. في تحليل أسباب هذا المد الجارف من الشائعات، يرى خبراء الاتصال أن الأمر لا يقتصر على التسرب العرضي للمعلومات الخاطئة، بل يتعلق أحياناً بتضليل منظم. فهم يصنّفون الشائعات المنتشرة إلى ثلاثة أصناف رئيسية: أولاً، معلومات خاطئة يتم تداولها عن حسن نية ودون قصد الإساءة و ثانياً، معلومات مضللة تُنشر عمداً بهدف الخداع أو الإرباك. وثالثاً، معلومات حقيقية في أصلها، لكن تُقدّم بطريقة مسقطة أو تُوظف للإضرار بفرد أو جهة معينة.

ويشير الخبراء أيضاً إلى أن أدوات التضليل متعددة، منها التلاعب بالصور والفيديوهات، والربط بين عناوين مثيرة ومحتوى لا علاقة له بها، أو نسبة تصريحات وهمية إلى شخصيات عامة، فضلاً عن اجتراء المعلومات وإخراجها من سياقها بما يخدم غرضاً معيناً ليجد المتلقي نفسه

أمام محتوى يبدو حقيقياً في ظاهره، لكنه «مفبرك» في مضمونه وسياقه.

اسباب تفشي الظاهرة

وغالباً ما تكون الشائعات مشحونة بالعاطفة، وتحمل عنصر الإثارة، ما يجعلها قابلة للانتشار أكثر بكثير من الأخبار الدقيقة التي تميل إلى الجفاف أو التعقيد، كما أن منصات التواصل الاجتماعي، بآليات عملها المبنية على التفاعل السريع، تشجّع على النشر دون تحقق، فيما تعزز الخوارزميات الرقمية المحتوى المثير والمشاركات التي تخلق تفاعلاً أكبر، بغض النظر عن مصداقيتها.

ومن جهة أخرى، يعاني الفضاء التونسي من ضعف في التربية الإعلامية، إذ يفتقر كثيرون إلى أدوات التحقق من الأخبار، ويتبعون ميولهم أو تحيزاتهم عند الحكم على مدى صحة المعلومة. كما أن الكثير من المشرفين على الصفحات لا يتحلون بالمسؤولية أو بالمهنية، ويلهثون وراء عدد «اللايكات» والمشاركات، دون اعتبار للأثر المجتمعي لمحتواهم. ويضاف

إلى هذا، بطء بعض الجهات الرسمية في نشر المعلومة الصحيحة، مما يترك فراغاً تتسلل عبره الشائعة. لكن الظاهرة تتجاوز هذه الجوانب التقنية والسلوكية، فهي مرتبطة أيضاً بتحوّلات عميقة في النظام الاجتماعي ذاته، فمع تراجع دور الإعلام التقليدي، أصبح كل فرد منتجاً للمعلومة ومستهلكاً لها في الوقت ذاته، وهذا ما جعل الشائعة تتحوّل إلى وسيلة للتعبير عن الذات، ومجالاً لبناء هوية جماعية داخل «مجموعات رقمية» يشعر فيها الفرد بأنه فاعل، حتى وإن كان فاعلاً في نشر الكذب.

اية حلول ؟

وفضلاً عن ذلك، فإن البعض ينشر الإشاعة بدافع امتلاك السلطة الرمزية، إذ يرى أن نشر معلومة -حتى لو كانت كاذبة- يمنحه تأثيراً ومكانة داخل محيطه الرقمي، ويُفسّر ذلك بما يسمّى في علم الاجتماع بمقاربة «الرأسمال الرمزي» التي تمنح للمعرفة، ولو كانت وهمية، قيمة اجتماعية تُضاهي المال أو النفوذ.

و أمام كل ذلك، تبرز الحاجة الملحة إلى حلول شاملة لا تقتصر على الرقابة أو الزجر، بل تنطلق من الوعي المجتمعي ذاته. فمواجهة الشائعات تستوجب تعزيز ثقافة التحقق والتثبت، وتربية رقمية جديدة تبدأ من المدارس، وتُشرك الإعلام ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني في تحصين الرأي العام. كما بات من الضروري أن تُسرّع المؤسسات الرسمية في تقديم المعلومة الصحيحة بشكل فوري ومباشر، لقطع الطريق أمام التأويلات، مع الضغط على المنصات الرقمية لاعتماد آليات أكثر فعالية في وضع إشارات تحذيرية على المحتوى الزائف، وتشجيع المتلقي على التثبت قبل النشر.

فالإشاعة ليست مجرد كذبة، انما هي سلاح قد يكون قاتلاً حين يستخدم بطريقة منهجة، ومعركة الوعي اليوم هي معركة دقيقة تتطلب قدراً كبيراً من العقلانية والانضباط والمسؤولية الجماعية، حتى لا تتحوّل مجتمعاتنا إلى فرائس ساذجة لحرب معلوماتية لا أخلاقية.

تفاقم ظاهرة إستهلاك المخدرات لدى الشباب والمراهقين في تونس: معاضدة التدخلات الامنية بالحملات التوعوية ضروري

ندى الغانمي

عانى التونسيون منذ سنوات من افقة انتشار المخدرات، وخاصة عندما تمددت الظاهرة لتصل لمحيط المؤسسات التعليمية، حيث إرتفعت الأصوات لتطالب بتكثيف الجهود الأمنية والقضائية ضد المروجين داخل البلاد للحد من الظاهرة التي باتت تهدد أمن وإستقرار المجتمع. وخلال الأشهر الماضية، نفذت السلطات الأمنية التونسية حملات مكثفة ضد مروجي المخدرات، تمكنت خلالها من القبض على عشرات المتهمين في حملة لاقت إستحسانا وتفاعلا على منصات التواصل الاجتماعي لكن رغم تلك الجهود فإن عصابات تهريب المخدرات وتوزيعها غيرت من استراتيجيتها والظاهرة لم تطوق بل أخذت في الإزدياد بالتوازي مع تلك الحملات تحت شعار «الي يسرق يغلب الي يحاحي».

إستهلاك القنب الهندي يتضاعف 4 مرات لدى المراهقين والشباب

وفي هذا الصدد، أكد المكلف بملف الإدمان بوزارة الصحة، نبيل بن صالح، يوم الثلاثاء 2 جويلية 2025، أنّ معدل استهلاك القنب الهندي لدى الفئة العمرية من 15 إلى 17 سنة في تونس، تفاقم بـ 4 مرات ما بين 2013 و2021، وفق قوله خلال الدورة 22 من حلقة السكان والصحة الإنجابية حول موضوع «الأسرة والإدمان: الواقع والإنظارات» التي ينظمها الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري. وأوضح المتحدث، أنّ وزارة الصحة تعمل في إطار الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الإدمان وتقليل المخاطر والعلاج منذ 2021، على إعداد منصة لجمع المعطيات حول عدد المدمنين يتم تحيينها بصفة دورية إضافة إلى عرض أنواع المخدرات المروجة في البلاد، وذلك بمساهمة عدد من الوزارات المتدخلة. ويشار إلى أنّ الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الإدمان تركز منذ 2021، على 6 محاور وهي الوقاية والتقليل من المخاطر والعلاج والإدماج في المجتمع بصفة عامة والمجتمع المهني بصفة خاصة وإعداد بيئة تسمح للمدمنين للولوج إلى خدمات العلاج بسهولة والتقليل من الوصم المسلط ضدهم في المجتمع، حسب نبيل بن صالح.

ولفت المكلف بملف الإدمان بوزارة

تونس، تهدف إلى رفع الوعي بمخاطر المخدرات وتأثيراتها السلبية على الصحة النفسية والجسدية. وأوضح الديوان، في بلاغ له، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة استعمال المخدرات والاتجار بها الموافق ليوم 26 جوان 2025، أنّ هذه الخدمات، التي تقدم عبر مختصين من هياكله، تشمل المرافقة النفسية والمعلومات الدقيقة حول أضرار المخدرات، إلى جانب توجيه المستفيدين نحو الهياكل المتاحة للعلاج والمساعدة.

أرقام مقلقة

وعرفت المؤسسات التربوية في تونس، خلال السنوات الأخيرة، انتشار ظاهري ترويج وإدمان المخدرات، مما بات يهدد الأطفال في البلاد، حيث تثير هذه القضية تساؤلات في الأوساط التونسية بشأن أسباب تفاقمها وتداعياتها المحتملة على التلاميذ. وكانت نتائج مسح للمعهد الوطني للصحة، أنجز في عام 2023،

كشفت أنّ أكثر من 16 بالمائة من التلاميذ المستجوبين يجدون سهولة في الحصول على مواد مخدرة، فيما تقدر نسبة استهلاك التلاميذ، ولو مرة واحدة، للأقراص المخدرة 8 بالمائة.

وبحسب نتائج هذا المسح، الذي استهدف الشريحة العمرية بين 13 و18 سنة، فقد تضاعف استهلاك التلاميذ للمخدرات خمس مرات خلال العقد الأخير، إذ قفز من 1.3 في المائة في 2013 إلى 8.9 في المائة سنة 2023.

وحيث تمكنت فرق أمنية خلال مفتتح السنة الدراسية، من إلقاء القبض على شخص كان بصدد ترويج المواد المخدرة بمحيط إحدى المؤسسات التربوية، كما تم حجز لديه قطع مختلفة الأحجام من مخدر القنب الهندي ومبلغا ماليا متأتيا من عائدات الترويج للتلاميذ بالمؤسسة، ما يسلط هنا الضوء على ظاهرة تعاطي التلاميذ للمواد المخدرة.

وتشير أرقام الإدارة العامة للحرس في تونس إلى أنّ السنة الماضية تم

خلالها حجز أكثر من 380 كيلوغرام من القنب الهندي و29 كيلوغرام من الكوكايين ومليون و120 ألف حبة مخدرة، وهي تعد أكبر كمية من الأقراص المخدرة التي تم حجزها والتي قدرت بضعف الكمية المحجوزة السنة الماضية، أما بالنسبة لسنة 2022، فقد تم حجز 83 كيلوغرام من الكوكايين و26 كيلوغرام من القنب الهندي و676 ألف حبة مخدرة.

وينص القانون عدد 52 لسنة 1992 المتعلق بمكافحة المخدرات في تونس، على توجيه عقوبات سجنية تتراوح مدتها ما بين عام حتى تصل إلى عقوبة السجن مدى الحياة، وتختلف العقوبات باختلاف الجريمة المرتكبة، سواء كانت القضية المحكوم فيها تتعلق باستهلاك أو بترويج المواد المخدرة أو بتكوين وإدارة والإضمام إلى عصابات تنشط في المجال.



منطقة سيدي بنور بزغوان: تدشين مشروع إعادة تهيئة شبكة الماء الصالح للشرب

محطة ضخ وخزان أرضي بسعة 50 متر مكعب، وآخر بسعة 20 متر مكعب، من أجل ضمان انسيابية المياه، إلى جانب مدّ حوالي 14 كيلومترا من القنوات وربطها بالشبكة. وأشار إلى أن أهالي منطقة سيدي بنور الريفية عبروا عن ارتياحهم لعودة تشغيل الشبكة التي ستساهم، حسب رأيه، في الحد من معاناتهم في الحصول على الماء. وأشرف على تدشين المشروع والي الجهة كريم البرنجي وحضره ثلة من إطارات المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية والهيكل ذات الصلة.

بعد أشغال دامت حوالي سنتين، دُشن مشروع إعادة تهيئة شبكة الماء الصالح للشرب بمنطقة سيدي بنور بالناظور من ولاية زغوان، والذي سيجتاز لـ 120 عائلة بالمنطقة الانتفاع بمياه الشرب بواسطة الربط الفردي. وذكر رئيس دائرة الهندسة الريفية بالمندوبية، فوزي بن علي، في تصريح له أن كلفة هذا المشروع، الذي انطلق خلال شهر أوت 2023، بلغت ما يفوق 1.2 مليون دينار بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية، منها 940 ألف دينار خصّصت لأشغال الهندسة المدنية، و274 ألف دينار لتجهيز محطة ضخ وربطها بالشبكة. وأضاف رئيس الدائرة أن المشروع تضمن بناء وتجهيز

ديوان رجم معتوق لتنمية الجنوب
والصحراء

حماية النباتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراض من إبرز المهام

لم تعد مهام تقتصر على تنمية منطقة رجم معتوق وقد تم إضافة مهام جديدة للديوان على غرار المحافظة على التنوع البيولوجي وحماية النباتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراض. وفي هذا الإطار أفاد العميد فائز بن رجب، المدير العام لديوان

جمع الدراسات القديمة التي أنجزت سابقا لبعض المشاريع المعطلة وانطلقوا في التنفيذ.

وأضاف العميد بن رجب أنهم قاموا بإعداد خطة عمل مرحلية على مدى قريب ومتوسط وبعيد، فعلى المدى القريب سيتم قريبا الشروع في استغلال بئر حارة تقع بين ولايتي قبلي وقفصة وأنجزت سنتي 2007 و2008 ولكن تعطلت أشغالها، وتركيز بيوت محمية. وتابع بأنهم سيقومون بإحداث محطات كبرى لإنتاج الطاقة الشمسية مشيرا إلى أن الديوان سيقوم باتفاقية مع مركز بحوث وتكنولوجيا الطاقة بالقطب التكنولوجي ببرج السدرية لتركيز هذه المحطات.

وشدد مدير عام ديوان رجم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء، على أن كل الآبار التي سيقع إحداثها في منطقة المحدث ستكون مجهزة بالطاقة الشمسية لاستخراج المياه.

ولفت إلى أنهم سيعملون على إكثار الغزال في الصحراء وتركيز محطة لتربية الحبارى وإنتاج النباتات الطبية والعطرية إلى جانب استغلال الآبار غير المستغلة لإحداث مشاريع جديدة وفي تربية الماشية

جلسة عمل مشتركة مع ديوان رجم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء

في إطار المبادرة الهادفة إلى المحافظة على قطاع الإبل بالمناطق الصحراوية وتحسين آليات مراقبتها وتتبع تحركاتها، انعقدت بمقر ديوان تربية الماشية وتوفير المرمى، جلسة عمل خصّصت لمتابعة مشروع الترقيم الإلكتروني لقطاع الإبل بالجنوب التونسي. وقد حرص ديوان تربية الماشية على تعزيز الشراكة وتكثيف العمل المشترك، خصوصا في المجالات التي تخدم مصالح المربين وتنسجم مع التوجهات الوطنية لتنمية القطاع الحيواني.

من جهته، قدّم العميد فائز بن رجب لمحة وافية عن مهام الديوان الجديدة، والتي تشمل الأبعاد البيئية، الفلاحية، الاقتصادية والاجتماعية، مشيرًا إلى أهمية هذا المشروع كخطوة أولى نحو توسيع مجالات التعاون مستقبلاً، لتشمل إدارة الموارد الرعوية وتأمين المنتجات الحيوانية.

وتم خلال الجلسة تقديم عرض مفصّل حول أنشطة ديوان تربية الماشية وتوجهاته الاستراتيجية، مع فتح باب الحوار لتبادل الآراء وتحديد الأولويات، حيث تم التأكيد على أهمية التنسيق والتكامل بين الطرفين في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ المشروع.

وفي ختام الجلسة، تم الإعلان عن تكوين فريق عمل مشترك مصغّر يتولى إعداد مقترحات عملية من خلال التنسيق بين كافة المتدخلين في المجال. كما تمت الإشارة إلى التوجه نحو إبرام اتفاقية إطارية بين المؤسساتتين.

محمد المبروك السلامي

رجم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء ، أن الديوان سيعمل على إكثار الغزال في الصحراء وتركيز محطة لتربية الحبارى ، لذلك تحول فريق من معهد المناطق القاحلة بمدن بن إلى الديوان بخصوص طائر الحبارى المهدد بالانقراض، ولدى هذا الفريق 30 زوجا من هذا الطائر والديوان سيقوم بتركيز محطة لتربيته. وأضاف العميد بن رجب أنهم سيقومون بالتنسيق مع الجهات المعنية من أجل استغلال منطقة الجبيل المحمية التابعة لوزارة الفلاحة في إكثار الغزال، مبرّزا أنهم شرعوا سابقا في إنتاج النباتات الطبية والعطرية كما يقيمون قريبا بتوسيع هذه التجربة إلى جانب استغلال الآبار غير المستغلة لإحداث مشاريع جديدة وفي تربية الماشية.

الانطلاق في العمل على المشاريع المعطلة

من جهة ثانية قال مدير عام ديوان رجم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء، العميد فائز بن رجب، إنهم شرعوا في العمل من خلال



رغم انه يشتكي من الاوساخ العمل التطوعي سلوك مهم تخلق عنه المواطن لحل الازمات البيئية

من هويتهم الوطنية. ففي المنظومات التعليمية والثقافية التي تفتقر إلى تعليم القيم البيئية والسلوك المدني، يصبح تنظيف الشوارع ليس إلا وظيفة جماعية تتحملها المؤسسات فقط، وليس واجباً شخصياً.

ومن العوامل السوسيولوجية الأخرى التي تساهم في تدهور النظافة في الفضاء العام هو الركود الاجتماعي والاقتصادي. عندما يشعر الأفراد بالعجز عن تحسين أوضاعهم الاقتصادية أو الاجتماعية، قد يتطور لديهم نوع من اللامبالاة تجاه تحسين البيئة المحيطة. فالشعور بالتمهيش قد يؤدي إلى تصوّر أن الفضاء العام ليس ذا قيمة وأنه لا يستحق العناية.

كما يساهم الفراغ المؤسسي في تراجع السلوك المدني. عندما لا تكون هناك رقابة صارمة على السلوك البيئي أو عدم وجود عقوبات قانونية فاعلة تجاه المخالفات البيئية، يتغيب الوازع الاجتماعي للمواطن. هذا يجعل التونسي يشعر بأن هناك غموضاً أو ضعفاً في التطبيق، مما يؤدي إلى تراخي في الالتزام بالقواعد.

في العديد من المجتمعات الحضرية، الانفصال عن البيئة الطبيعية يجعل الناس ينظرون إلى البيئة باعتبارها مجرد خلفية حضرية لا تتطلب الاهتمام. في ظل هذه الفجوة، يغيب الارتباط العاطفي بالأماكن العامة، مما يجعل المواطن يميل إلى تلوينها وعدم الاعتناء بها.

من ناحية سوسيولوجية، هناك ميل للاعتقاد بأن المسؤولية تقع على عاتق الآخرين، سواء كانت الدولة أو المؤسسات. عندما يتجاهل المواطن دوره الفردي في الحفاظ على نظافة المكان، يصبح من السهل تحميل المسؤولية على جهة أخرى. هذا ينم عن ثقافة اللامبالاة وعدم الشراكة المجتمعية.

كما ان الدعاية الإعلامية التي تركز على حملات النظافة الموسمية بدلاً من تثقيف الناس بشكل مستمر حول أهمية النظافة يمكن أن تعزز في أذهان الناس فكرة أن النظافة هي مهمة موسمية فقط. هذا يؤدي إلى استهلاك سطحي للوعي البيئي ويقلل من التزام الناس على مدار العام

أنهم يعتبرون الشارع أو الشاطئ أو الحديقة ممتلكات عامة، بل أقرب إلى أماكن مهمة لا تستحق الرعاية. ومن ثمة يغيب سلوك تقاسم الفضاء الذي يفترض احترام الغير وحرصاً على المصلحة العامة.

من جهة أخرى، تلعب السلطات دوراً باهتاً في هذا المجال، حيث تغيب الرقابة الفعلية الصارمة، وتندر آليات الردع أو تفعيل القوانين الجزرية. فحتى في المدن الكبرى، تمر عربات البلدية أحياناً بشكل عشوائي، وتغيب حاويات القمامة أو تُترك فارغة مهملّة. كما لا تُفَعَّل خطايا الإلقاء العشوائي للفضلات إلا على الورق. وهكذا، تتحول الحملات التطوعية إلى ما يشبه ترقيقاً موسميّاً لوضع مزمن. ويستمر الجميع في ممارسة طقس جماعي سنوي عنوانه «نظف ثم انس».

في النهاية، قد لا تكون المشكلة في غياب النظافة، بل في غياب القناة بأن الفضاء العام امتداداً طبيعياً لمسؤوليتنا الفردية. وبانتظار ذلك التحول الثقافي، ستبقى الدعوات إلى التنظيف، في جوهرها، اعترافاً جماعياً بأننا لم ننظف ما يجب تنظيفه في أنفسنا أولاً.

من الناحية السوسيولوجية، يعود تدهور سلوك المواطن تجاه الفضاء العام والنظافة إلى عدة عوامل اجتماعية وثقافية عميقة تتداخل فيما بينها. أولها غياب الوعي الجماعي بالمسؤولية الاجتماعية ففي المجتمعات التي تعاني من تدهور النظافة، غالباً ما يغيب الوعي بالمسؤولية المشتركة تجاه الفضاء العام. في تونس، كما في العديد من المجتمعات، يبدو أن الأفراد لا يعتبرون أن الفضاء العام هو ملك للجميع، مما يعزز السلوك الأناني في إلقاء النفايات في الشوارع أو الأماكن العامة. هذا يعود إلى غياب الثقافة المدنية التي تعزز الالتزام بالمسؤولية تجاه المصلحة العامة.

في كثير من الأحيان، يكون عدم الاهتمام بالنظافة انعكاساً للفقر الثقافي أو غياب التربية على المواطنة. إذ لا يتم تدريب الأفراد على كيفية احترام الفضاء العام وتقديره كجزء

إلا اللافتات الرسمية. فما أن يغادر المصطافون حتى تنكشف الكارثة البيئية: زجاجات، علب، أعقاب سجائر، وبقايا طعام متناثرة على الرمال.

من الأمثلة الفاضحة التي تعكس هذا الواقع، ما يحدث في الشواطئ حيث يتداول نشطاء على مواقع التواصل صوراً صادمة لكميات هائلة من القمامة المتراكمة على الرمال والممرات قوارير بلاستيكية، حفاظات أطفال مستعملة، بقايا مأكولات، وحتى حيوانات نافقة... كل ذلك يختلط بمنظر البحر الذي يتحوّل من مكان للراحة إلى مسرح للانفلات البيئي.

وعادت ما تسارع السلط المحلية او المنظمات ذات البعد التطوعي إلى تنظيم حملات نظافة ويتم تجنيد عشرات المتطوعين، بينهم أطفال، لتنظيف ما خلفه الراشدون! لكن المشهد نفسه يتكرر في الأسبوع الموالي، وكأن الرسالة لم تصل، أو أن لا أحد يريد أن يتلقاها أصلاً.

إن تكرار حملات النظافة، على أهميتها الرمزية، يطرح سؤالاً محورياً: لماذا نحتاج إلى حملات موسمية للنظافة في بلد يفترض أن يكون قد تجاوز هذه المرحلة من الوعي الجماعي؟ لو كانت النظافة فعلاً شخصياً متجذراً في سلوك المواطن التونسي، لما احتاج الأمر إلى تعبئة جماعية ومواسم دعائية تُذكر الناس بما يجب أن يكون بديهاً.

الأزمة أعمق من مجرد أوساخ إنها أزمة ثقافة مدنية وغياب الشعور المشترك بالانتماء إلى فضاء عمومي. إذ لا يظهر على سلوك التونسيين

جودة البيئة المحيطة بالمجتمع. ذلك يعني أن هذه الحملات تعمل على الحفاظ على المساحات العامة والمناطق الخضراء والشوارع نظيفة و تحل الازمات البيئية المتراكمة في البلاد. و على المستوى النظري تشجع حملات النظافة الشعبية على المشاركة المجتمعية والتعاون بين الأفراد والمجموعات فعندما يعمل المواطنون معاً لتحسين النظافة في مناطقهم، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الروح المجتمعية والتفاعل الإيجابي، كما أن المناطق النظيفة والجميلة تجذب السياح والزوار، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال زيادة السياحة والتجارة و تساهم في تحسين الصورة العامة للمجتمع والحي، حيث إنها تعكس اهتماماً بالجمالية والجودة في الحياة وتشجع على الفخر بالمكان الذي يعيش فيه الناس.

في كل صيف، ومع اشتداد حرارة الطقس وتزايد الإقبال على الشواطئ والمتنزهات، تعود الدعوات لحملات النظافة في تونس إلى الواجهة، سواء من قبل منظمات المجتمع المدني أو من خلال المبادرات الفردية.

وتبدو هذه الدعوات، رغم بُلها الظاهر، في جوهرها اعترافاً غير معلن بتدهور الفضاء العام وعجز المنظومة المؤسسية والوعي الجماعي عن جعل النظافة ممارسة يومية راسخة. فالواقع لا يحتاج إلى عدسة مكبرة: أكياس القمامة المنزلية تتكدس في مداخل الأحياء، الأرصفة تغرق في بقايا البلاستيك وبقايا الطعام، والشواطئ تتحول، مع كل موسم اصطياف، إلى ما يشبه مكبات صغيرة، لا تنقصها

من الرسائل المهمة التي تم التداول فيها أكثر من مرة ولم تأخذ حظها في النقاش العام مسألة العناية بالمحيط وتكثيف حملات النظافة وابرز دور المواطن في ذلك، فالعناية بالبيئة أولوية مؤكدة مثلها مثل باقي الأولويات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد دعا رئيس الجمهورية قيس سعيد قبل اشهر قليلة خلال إشرافه على احد الاجتماعاتلمجلس الوزراء بقصر قرطاج التونسيين والتونسيات إلى القيام بحملات تنظيف وتطهير والحفاظ على البيئة، وذكر رئيس الجمهورية في هذا الإطار بحملات التطهير وإزالة الفضلات التي نظمها التونسيون في أكتوبر من سنة 2019 في مختلف الجهات.

والجدير بالذكر ان مثل هذه الحملات الشعبية للنظافة أهمية كبرى في المجتمعات لعدة أسباب، من بينها أنها تشجع على التوعية بأهمية النظافة والصحة العامة في المجتمعات، وتساعد في تعزيز الوعي بين المواطنين حول أفضل السلوكيات والعادات الصحية التي يجب اتباعها للحفاظ على بيئة نظيفة وصحية.

كما ان هذه الحملات تساهم في تقليل انتشار الأمراض والعدوى، حيث تساعد على التخلص من الفيروسات والبكتيريا والكائنات الدقيقة الضارة التي يمكن أن تسبب أمراضاً خطيرة. بالتالي، يمكن أن تحمي حملات النظافة الشعبية الأفراد والمجتمع بشكل عام من الأمراض المعدية.

كما تعمل هذه الحملات على تقليل التلوث والفوضى ، فمن خلال حملات النظافة يمكن المساهمة في تحسين





أزمة النقل الريفي في ولاية زغوان عزلة يومية و معاناة صامتة

محمد الدريدي

في قلب ولاية زغوان، حيث تتناثر القرى يعيش المواطنون في مناطق مثل بوسليم، وادي الزيت، عين الصابون، وادي الربح، وبني دراج معاناة يومية تكاد تكون مزمنة، عنوانها الأبرز: غياب النقل الريفي المنتظم صباحاً ومساءً، وحرمان تام من خدمات الشركة الجهوية للنقل بنابل.

عزلة قاسية في زمن السرعة

و رغم قرب هذه المناطق من مركز المعتمدية، إلا أن سكانها يشعرون وكأنهم في أطراف بلاد منسية. فوسائل النقل الريفي، التي يفترض أن تكون شريان الحياة بين الريف والمدينة، تغيب تماماً في ساعات الذروة، مما يضطر المواطنين إلى الانتظار لساعات أو قطع المسافات سيراً على الأقدام، خاصة في الصباح الباكر أو عند غروب الشمس.

يقول أحد سكان منطقة وادي الزيت «نخرج للعمل قبل طلوع الشمس، ولا نجد سيارة نقل. ننتظر في البرد أو الحر، وأحياناً نضطر للركوب مع من يصادفنا في الطريق، حتى لو كان ذلك خطراً».

الشركة الجهوية للنقل بنابل غائبة عن المشهد

رغم الوعود المتكررة من الجهات الرسمية، لم يتم إلى اليوم تخصيص حافلات تابعة للشركة الجهوية للنقل بنابل لخدمة هذه المناطق. وقد أثار هذا الغياب استياء واسعاً بين المواطنين، خاصة أن الشركة تمتلك فرعاً في زغوان، لكن خدماتها لا تشمل القرى الريفية المحرومة.

و في تصريح سابق، أكد مدير الاستغلال بالشركة أن بعض الحافلات الجديدة ستخصص لخطوط تربط زغوان ببوسليم وبني دراج ووادي الزيت، إلا أن هذه الوعود لم تتحقق على أرض الواقع، بحسب شهادات المواطنين الذين ياملون في أن ترى تلك الوعود النور مع وصول دفعات الحافلات الصينية.

تشكيات متكررة... بلا صدى

المواطنون في هذه المناطق لم يبقوا مكتوفين الأيدي. فقد توجهوا بعدة شكاوى إلى السلطات المحلية والجهوية، مطالبين بتوفير خطوط نقل منتظمة، خاصة في فترات الدراسة والعمل. لكن الجلسات التي عقدت في مقر الولاية لم تفض إلى حلول ملموسة، وظلت الوعود معلقة دون تنفيذ.

و في إحدى الجلسات، تم اقتراح تحويل رخص النقل الريفي إلى رخص تاكسي جماعي، لكن هذا الإجراء لم يُفعل بعد، مما زاد من تعقيد الوضع.

و الأزمة لا تقتصر على العمال والموظفين، بل تمتد إلى التلاميذ الذين يضطرون إلى قطع مسافات طويلة سيراً على الأقدام للوصول إلى مدارسهم، خاصة في فصل الشتاء. وقد

أشار عدد من الأولياء إلى أن تعريف النقل الريفي أصبحت مشقة، ولا تتناسب مع دخل العائلات، مما يحرم أبناءهم من حقهم في التنقل الآمن.

المناطق الريفية في الانتظار

في زيارة رسمية لوزير النقل إلى زغوان ونابل، تم الإعلان عن تخصيص 32 حافلة جديدة ومستعملة لفائدة الجهة، وإنشاء فرع للشركة الجهوية للنقل بنابل في معتمدية الناظور. كما تم التأكيد على صيانة الحافلات المعطلة وتعزيز الموارد البشرية. لكن هذه الإجراءات، رغم أهميتها، لم تشمل بشكل واضح المناطق الريفية التابعة لمعتمدية زغوان، مما يثير تساؤلات حول أولويات التوزيع.

نحو حل جذري؟

الحل لا يكمن فقط في توفير حافلات، بل في إعادة هيكلة منظومة النقل الريفي، وتحديد خطوط واضحة تخدم المناطق النائية، مع مراقبة جودة الخدمات وضمان انتظامها. كما يجب إشراك المجتمع المدني والبلديات في صياغة الحلول، لضمان استجابة حقيقية لحاجيات المواطنين.

أزمة النقل في ريف زغوان ليست مجرد مشكلة لوجستية، بل هي قضية اجتماعية تمس الحق في التنقل والكرامة. فهل تتحرك الجهات المعنية لتكسر عزلة هذه المناطق؟ أم سيبقى المواطن الريفي ينتظر في محطة لا تصلها الحافلات؟

القلعة الكبرى

العثور طفلة متوفاة داخل منزل العائلة

تمّ العثور على طفلة، تبلغ من العمر 10 سنوات، فاقدة للوعي وحبل ملفوف على رقبتها بمقر سكنى العائلة بالقلعة الكبرى .

بعد أن تفطن شقيقها لوجودها وسط المنزل، وكانت تحمل آثار الحبل على عنقها، وحسب المعاينات الأولية، تبين أنّ الحبل يُستعمل لنشر الأدبّاش، تمّ نقلها من قبل والدها على جناح السرعة إلى المستشفى، حيث تبين أنّها فارقت الحياة. وقد تمّ عرض الجثة على التشريح الطبي لتحديد أسباب الوفاة .

بوحجلة

العثور على جثة شيخ في منزله

تم العثور على جثة شيخ، يبلغ من العمر 65 سنة، داخل منزله بمنطقة بئر المالح، في ظروف غامضة. تم نقل الجثة إلى المستشفى الجهوي بالأغالبية بالقيروان لعرضها على الطب الشرعي لتحديد أسباب الوفاة، في حين باشرت الوحدات الأمنية التحقيق للكشف عن ملابسات الحادث.

القيروان

القبض على مروج مخدرات

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لمنطقة الأمن الوطني بالقيروان الشمالية من القبض على شاب، يبلغ من العمر 24 سنة، يقطن بعمادة الشريشيرة، من معتمدية حفوز، على خلفية تورطه في ترويج المخدرات.

وقد تم ضبطه وبحوزته 44 قطعة من مخدر القطب الهندي و مجموعة من الأقراص المخدرة. وباستشارة النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بالقيروان أذنت بالاحتفاظ به واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في شأنه في انتظار إحالته على القضاء.

المنستير

وفاة شابين في حادث مرور

جدّد حادث مرور مريع في طريق بني حسان، من معتمدية جمّال، وتمثّل في اصطدام عنيف بين درّاجتين ناريتين وقد أسفر عن وفاة شابين، أصيلي جمّال، على عين المكان وإصابة فتاة وشخص آخر بإصابات بليغة.

زغوان

إيقاف 3 شبان بتهمة اغتصاب فتاة

تمكنت وحدات الحرس الوطني بمنطقة جبل الوسط، التابعة لمعتمدية بئر مشاركة، من إيقاف 3 أشخاص بتهمة اغتصاب فتاة، تبلغ من العمر 17 سنة، وتحمل الجنسية الغانية، حيث جددت الحادثة على مستوى محطة القطار بمنطقة جبل الوسط عندما قام عدد من الشبان بمهاجمة مجموعة من الأفارقة كانوا بصدد المرور من أمام محطة القطار ثم قاموا باغتصاب الفتاة. وقد تم إشعار مندوب حماية الطفولة بزغوان باعتبار أن الفتاة قاصر، وقد تمّ إيواؤها بمركز إيواء بإحدى الولايات المجاورة . كما تعهدت الفرقة المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل التابعة لمنطقة الحرس الوطني بزغوان بالموضوع.

القصرين

وفاة مسن في عرض للفروسية

توفي رجل مسن في حادثة اصطدام مع أحد الفرسان ضمن فعاليات عروض فروسية أقيمت في منطقة سيدي حراث، من عمادة بوزقام، من معتمدية القصرين الجنوبية. وقد أصيب المسن إثر خروج الخيل عن السيطرة.

في رحاب العدالة: اعداد: محمد مبروك السلامي

بنقردان

وفاة شاب غرقا

توفي شاب، يبلغ من العمر 16 سنة، غرقا على مستوى ما يعرف بالسقالة بمرسى القصيبة ببنقردان، ورغم محاولة انقاذة من المواطنين ونقله إلى المستشفى الجهوي ببنقردان إلا أنه فارق الحياة .

قابس

وفاة شخص في اصطدام سيارتين

اسفر حادث تصادم بين سيارتين بالطريق الوطنية عدد 1 الى وفاة شخص على عين المكان و إصابة شخصين آخرين، أحدهما في حالة حرجة .

و قد جد حادث الاصطدام على مستوى واد السراق، من معتمدية قابس الجنوبية ، وقد تدخل أعوان الحماية المدنية لتخليص الجثة وتسليمها للحرس الوطني كما تم نقل المصابين إلى المستشفى الجامعي بقابس .

السبيخة

وفاة شقيقين في اصطدام شاحنة بسيارة

أسفر حادث المرور، الذي جد بمنطقة الخضر، من معتمدية السبيخة، عن وفاة طفلين شقيقين، أحدهما يبلغ من العمر سبع سنوات وشقيقته خمس سنوات، على عين المكان ، وإصابة ثلاثة أشخاص آخرين إصابات متفاوتة الخطورة .

وتتمثل صورة الحادث في إصطدام شاحنة ثقيلة بسيارة خفيفة، وقد تدخل أعوان الحماية المدنية لنقل المصابين إلى المستشفى المحلي بالسبيخة لتلقي الإسعافات اللازمة فيما تم نقل الضحايا إلى قسم الطب الشرعي .

سليانة

الاحتفاظ بزوج اعتدى على زوجته

أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بسليانة لفرقة مناهضة العنف ضد المرأة والطفل بمنطقة الحرس الوطني بسليانة، بالاحتفاظ بزوج من أجل «الاعتداء بالعنف الشديد على القرين الناجم عنه سقوط»، وذلك بعد أن حاول فقاً عين زوجته اليمنى لتصبح مهدّدة بفقدان البصر. ولاتزال الأبحاث جارية بخصوص الواقعة التي جددت بمعتمدية كسرى، وتتمثل في خلاف عادي بين زوجين في منزلهما سرعان ما تطوّر الى اعتداء بالعنف الشديد عمد خلاله الزوج، في العقد الرابع من عمره، إلى وضع إصبعه في عين زوجته اليمنى.

وقد تم توجيه الزوجة، البالغة من العمر 21 سنة، الى المستشفى المحلي بكسرى ثم الى مستشفى الهادي الرايس بتونس العاصمة حيث أجريت لها عملية جراحية وتم تسليمها شهادة طبية أوليّة تمكّنها من راحة بـ30 يوما.

قفصة

الكشف عن وكر لصنع «القرابة» المسكرة

تمكن أعوان فرقة الشرطة العدلية، التابعة لمنطقة الشرطة بقفصة، من الكشف عن مصنع لصناعة مادة «القرابة» المسكرة بإحدى المناطق القريبة وذلك إثر مداهمة نفذتها الوحدات الأمنية. وقد تمّ إيقاف 6 أشخاص بينهم شخص، صادر في حقّه 16 منشور تفتيش.



من الفنانين الشباب، مبينا أن العرض يسعى إلى المزج بين تقاليد الموسيقى الشعبية والتركيبة السمفونية في قالب فني متكامل يكرّم الذاكرة الموسيقية لتونس، دون أن يغفل عن التجديد والابتكار.

وكان الدكتور محمد القرني، عبّر في مستهلّ حديثه، عن تحفّظه بشأن المعلّقة الإشهارية للعمل، موضحاً أنه لم تتم استشارته في تصميمها أو مضمونها، وهي «لا تعكس رؤيته الفنية ولا تمثّله بالشكل اللائق»، حسب قوله.

تجدر الإشارة، إلى أن الفنانة نور القمر، أعلنت انسحابها رسمياً من العرض الافتتاحي لمهرجان قرطاج الدولي، بسبب ما وصفته بـ«تجاهل غير مهني»، إذ لم يتم إدراج اسمها في المعلّقة الإشهارية الرسمية الخاصة بالحفل.

ويعكس مسيرة طويلة من الاشتغال على التراث بأساليب معاصرة.

وقال القرني «نحاول أن نعيد بناء ما قمنا به خلال خمسين سنة، ونقدمه اليوم في إطار سمفوني يجمع بين الأصالة والتجديد.. ونسعى من خلاله إلى تكريم رموز الموسيقى التونسية الذين ساهموا في الحفاظ على هوية موسيقية وطنية في فترات مختلفة».

كما شدد على أهمية إعادة الاعتبار إلى الأسماء التي أثّرت الساحة الموسيقية التونسية، على غرار الراحل صالح الخميسي، أحد أعلام الأغنية التونسية (13 ديسمبر 1912 - 10 جويلية 1958)، قائلاً «صالح الخميسي كان صوتاً صادقاً عبّر عن الواقع الاجتماعي التونسي من خلال الأغنية الفكاهية، وهو أسلوب غنائي يعكس نبض الناس وقضاياهم».

وحول التكوين الأوركستراي للعرض، أوضح القرني أن العمل يتطلب تشكيلاً موسيقياً متنوعاً يتعدى الإمكانيات المحلية المتوفرة، وهو ما استوجب الاستعانة بعازفين محترفين من خارج تونس لتعزيز التركيبة السمفونية.

وفي حديثه عن الفرقة الوطنية للفنون الشعبية، ثمّن القرني الدور المتجدد الذي تلعبه الفرقة، من خلال انفتاحها على جيل جديد

الدكتور محمد القرني يكرّم ذاكرة الموسيقى التونسية في افتتاح الدورة 59 لمهرجان قرطاج الدولي

تنطلق يوم 19 جويلية الحالي، الدورة التاسعة والخمسين من مهرجان قرطاج الدولي، بعرض موسيقي أوبرالي يحمل عنوان «من قاع الخابية»، وهو عمل إبداعي جديد للموسيقار الدكتور محمد القرني، سيقدّم في سهرة الافتتاح بمشاركة نخبة من الفنانين التونسيين.

ويؤثث العرض، الأوركستر السمفوني التونسي وكورال أصوات أوبرا تونس، إلى جانب الفرقة الوطنية للفنون الشعبية، بمشاركة الفنانين حمزة فضلاوي وشكري عمر الحناشي والممثل جمال مداني. ويحلّ الفنان القدير الشاذلي الحاجي ضيف شرف على هذه السهرة.

وحول خصوصية هذا العرض ومحتواه، كان الدكتور محمد القرني، أفاد خلال الندوة الصحفية التي انعقدت يوم 10 جويلية، للإعلان عن برنامج الدورة 59 لمهرجان قرطاج الدولي، بأن عنوان العمل «من قاع الخابية» يحيل إلى عمق الهوية الموسيقية التونسية،

مهرجان الحمامات الدولي 2025: «رق و ج» عرض برؤية مبتكرة تجمع بين المسرح والخيال الجماعي

بحضور جماهيري استثنائي، افتتحت مؤخرا، فعاليات الدورة التاسعة والخمسين لمهرجان الحمامات الدولي، بعرض بصري مسرحي غير تقليدي حمل عنوان «رق و ج - العرض». هذا العمل، المستوحى من المسلسل التلفزيوني الشهير «رق و ج»، مثل انطلاقة جريئة وفنية للدورة الجديدة، حيث مزج بين مختلف التعبيرات الفنية في تجربة حيّة حركت الذاكرة البصرية والوجدانية لدى الحاضرين.

تحويل الخيال إلى واقع مسرحي حيّ

العمل الذي أخرجه عبد الحميد بوشناق، شكّل نقلة نوعية في كيفية تقديم العروض على خشبة، إذ تخطّى الأساليب المسرحية الكلاسيكية ليدخل منطقة جديدة من التفاعل البصري والسمعي. اعتمد العرض على توليفة متعددة الوسائط ضمّت المسرح، الموسيقى الحية، الرقص المعاصر، الفيديو، والإضاءة، لتتحول خشبة إلى فضاء غامر يستدعي الحواس ويستفز التفكير.

بمشاركة أكثر من 120 فناناً وتقنياً، تشكّل الفريق الإبداعي للعمل من أسماء لامعة في الساحة الفنية التونسية، اجتمعوا على تقديم عرض حيّ يترجم عالم «رق و ج» التلفزيوني بكل رموزه، صراعاته، وشخصياته المحفورة في ذاكرة الجمهور.

من الشاشة إلى الركح: عودة شخصيات «رق و ج» إلى الحياة لأكثر من ساعتين ونصف، تحوّل المسرح الأثري بالحمامات إلى فضاء درامي نابض، حيث عادت شخصيات «رق و ج» من الشاشة

إلى الركح، لا كنسخ مُعاداة، بل ككائنات حية تعبّر وتتحرّك وتبني تواصلاً مباشراً مع المتلقي. الحضور تفاعل بحرارة مع تفاصيل العرض، من الضحك في بعض المشاهد، إلى التصفيق المتكرر، وصولاً إلى لحظات الصمت والتأمل التي فرضتها المشاهد العاطفية والإنسانية.

موسيقى تُترجم الإحساس، لا الألحان

ساهمت الموسيقى الأصلية التي ألفها حمزة بوشناق في ضخ الحياة داخل كل مشهد، عبر مقطوعات موسيقية صُممت خصيصاً لتواكب الإيقاع الداخلي لبلدة «رق و ج» المتخيّلة. ليست موسيقى تكميلية، بل عنصر بنيوي في السرد، تشكّل خيطاً نغمياً يربط المشاهد ويُعزز التجربة الحسية والانفعالية لدى الجمهور.

أما تصميم الرقصات، فكان من توقيّع أليفة المناعي، التي أبدعت في صياغة لغة جسدية ذات طابع تعبيرى عميق، تستوحى حركتها من الواقع الاجتماعي المعيش، لكنها لا تغفل عن منح العرض بعده الفانتازي الرمزي. وتمّ ذلك على أنغام مباشرة أدتها فرقة موسيقية حيّة بإشراف المايسترو راسم ديمق، الذي نجح في ضبط التوازن الدقيق بين الموسيقى والأداء الدرامي.

تحية لنساء الريف وفنانين رحلوا

من أبرز لحظات العرض، المشهد التحية الذي خُصّص لنساء الريف التونسي العاملات، باعتبارهن رموزاً للكفاح والصبر والكرامة. كما تضمن العرض لحظة مؤثرة أقيمت تكريماً لضحايا حوادث الطرقات، ولعدد من الفنانين الراحلين، في مقدمتهم فتحي الهداوي والمغني أحمد العبيدي (كافون)، الذي حضر في العرض من خلال صوره وصوته عبر شاشات عملاقة، في مشهد حمل بعداً وجدانياً عميقاً تفاعل معه الجمهور بالدموع والتصفيق.

المسرح كفضاء للانغماس والتأويل

لم يكن «رق و ج - العرض» مجرد محاكاة درامية للمسلسل، بل تجربة فنية قائمة بذاتها. إذ اعتمد المخرج عبد الحميد بوشناق على فلسفة فنية تمزج بين الصورة الحية والمحتوى الدرامي

العميق، لتقديم عرض مسرحي يفتح آفاقاً جديدة للتلقي. فالمسرح هنا لا يقدّم إجابات، بل يطرح الأسئلة، ويترك للمشاهد فرصة تأويل العمل حسب خلفياته وانفعالاته.

وفي الندوة الصحفية التي أعقبت العرض، وصف بوشناق هذا المشروع بـ«الرهان الإبداعي والإنساني»، مشيراً إلى أن اختزال 46 حلقة تلفزيونية في عمل حيّ واحد تطلّب «هندسة دقيقة بين الصورة والموسيقى والنص والضوء»، وأكد أن «الهدف لم يكن إعادة سرد، بل إعادة خلق، بكسر الحاجز النفسي بين المتلقي والممثل».

عبّر المؤلف الموسيقي حمزة بوشناق عن سعادته بالنتيجة النهائية، قائلاً إن التحدي كان «نقل الإحساس لا مجرد الألحان»، أما مصممة الرقصات أليفة المناعي، فاعتبرت العرض «رحلة بين التعبير الحركي والوجدان الشعبي»، مؤكدة أن تصميم الحركة انطلق من «مشاهدات إنسانية واقعية أعيدت صياغتها بلغة جسدية رمزية».

المايسترو راسم ديمق بدوره وصف مشاركته في المشروع بـ«العلامة الفارقة في مشواره»، مشدداً على أن قيادة الفرقة الحية خلال العرض تطلّبت تفاعلاً لحظياً مع الممثلين والراقصين، لضمان وحدة الإيقاع والمزاج العام.

بداية واعدة لدورة استثنائية

بهذا العرض الجريء والمبتكر، افتتحت الدورة 59 من مهرجان الحمامات الدولي، في إشادة واضحة بدور المسرح المعاصر في كسر الأنماط، وتقديم رؤى فنية مغايرة تواكب تحولات الذوق الفني والجمالي لدى الجمهور.

«رق و ج - العرض» لم يكن مجرد عرض افتتاحي، بل تجربة حسية وفكرية متكاملة، قدّمت نموذجاً لما يمكن أن يكون عليه الفن حين ينفّث على الواقع والذاكرة، ويحوّل الألم والفرح، الوجدان والمخيلة، إلى طقس مسرحي جامع، لا يُنسى.

سهرة «قائدي الأوركسترا» في مهرجان الحمامات الدولي: نوتات متوسطة تعيد توزيع الذاكرة الموسيقية على أوتار التنوع الثقافي

في العرض، قائلاً إن التعاون مع شادي القرني بدأ منذ مشاركته في الجوائز في عرض للأوركستر السمفوني التونسي. وأفاد أن هذه السهرة كانت تجربة خاصة جداً، مشيداً بالجمهور التونسي الذي كان رائعاً وتفاعلاً باحترام وتقدير وكان التجاوب ممتازاً.

وأكد الفنان محمد علي شبيل أن الغناء مع الأوركستر السمفوني مختلف تماماً مقارنة مع الفرقة الموسيقية العادية، مضيفاً أن الحضور يتطلب تركيزاً عالياً وانسجاماً لحظياً مع المايسترو والموسيقيين. واعتبر أن الغناء باللهجة التونسية مع توزيع أوركستراي يمنح الأغنية بعداً جديداً و«يمنحني كمغن فرصة للغوص أعمق في الإحساس».

عالمود» لثريا عبيد وهي من كلمات حبيب محنوش وألحان عبد الكريم صاحبو، إلى جانب «ليلة لو باقي ليلة» للموسيقار السعودي عبد الرب إدريس.

وفي الندوة الصحفية التي تلت العرض، قال المايسترو شادي القرني إن فكرة «سهرة قائدي الأوركسترا» انطلقت من وزارة الشؤون الثقافية ومسرح أوبرا تونس، لتقديم عرض يبرز التعدد الموسيقي في الفضاء المغاربي والمتوسطي. مضيفاً: «أردنا تقديم الموسيقى التونسية جنباً إلى جنب مع الإيطالية والمغاربية في رؤية أوركسترالية حيّة».

من جانبه، تحدث المايسترو الجزائري لطفي السعيد عن حضوره

أبهرت الجمهور بصوتها القوي في أداء مختارات من الريبرتوار الإيطالي مثل «O sole mio» و«Parla più piano» و«Con te partirò» و«Funiculà»، فحوّلت المسرح إلى فضاء نابوليتاني حالم.

ومع نهاية الحفل، عاد المايسترو شادي القرني مجدداً، حيث قاد الأوركستر في أداء «مالوف فانك» بتوزيع جديد مزج فيه المألوف التونسي مع الإيقاع الفانكي، مقدّماً بذلك قراءة موسيقية جديدة لتراث راسخ. وقد رافقه مجدداً الفنان محمد علي شبيل الذي أدى مجموعة من الأغاني التونسية مثل «لا نمثلك بالشمس ولا بالقمر» كلمات مصطفى الشرفي وألحان قدور الصراري، و«كي يضيق بيك الدهر» للصادق ثريا و«عودتني

تفقدتهما أصالتهما.

وقاد المايسترو الجزائري لطفي السعيد الجزء المغاربي من السهرة. وقدم وصلات موسيقية جمعت بين «لونغا نهاوند» و«شهلة لعياني» لعبد القادر شعاو و«جرجورا»، وصولاً إلى الأغنية الشهيرة «يا رايع» لرشيد طه وكلمات وألحان دحمان الحراشي، وهي أغنية كانت من أكثر اللحظات تفاعلاً حيث تعالت التصفيقات مع عودة نغمة مألوفة في الوجدان المغاربي.

واعتلى المايسترو الإيطالي «أنديريا تارنتينو» الركن لقيادة الأوركستر في رحلة نحو الأوبرا والأنغام الإيطالية الساحرة. ورافقه السوبرانو «غوار فارادجيان» (Faradzhian Goar) التي

في ثاني سهرات الدورة التاسعة والخمسين من مهرجان الحمامات الدولي (11 جويلية - 13 أوت 2025)، واكب الجمهور سهرة قائدي الأوركسترا، وقد حضر بشغف للاستمتاع والترحال مع تجربة موسيقية فريدة تنوّعت فيها المرجعيات واختلطت أنماطها الموسيقية. وهذا العرض من إنتاج مسرح أوبرا تونس وتنفيذ الأوركستر السمفوني التونسي.

قاد الحفل خمسة من أبرز قادة الأوركسترا من تونس والجزائر وإيطاليا، فقدّم كلّ منهم رؤيته الخاصة في قيادة الأوركستر ضمن توليفة موسيقية امتزجت فيها الألوان السيمفونية العالمية بروح التراث المغاربي وثراء التعبيرات المتوسطة.

افتتحت السهرة بأنامل المايسترو التونسي شادي القرني الذي قاد الأوركستر السمفوني التونسي في واحدة من أكثر اللحظات إبداعاً بمرافقة صوت الفنان محمد علي شبيل الذي صدح بعذوبة صوته مؤدياً أغنيته الخاصة «أنا نموت عليك». ثم تولى المايسترو محمد مقني قيادة الأوركستر وقدم مقطوعة بعنوان Prélude، نسج خلالها خيوطاً موسيقية تربط بين روسيا وإسبانيا ومصر، قبل أن ينتقل إلى أعمال أخرى مثل Rigolade و Boîte magique التي أدها الجوقة بالآلات الوترية والإيقاعية والنفخية بأسلوب سردي موسيقي متدرج أثار إعجاب الجمهور الذي لم يتردد في التصفيق بحرارة بعد كل وصلة.

أما المايسترو محمد الرواتب، فاختار أن يستحضر شيئاً من الذاكرة الغنائية التونسية، بمرافقة الفنانة منجية الصفاقسي التي قدّمت أغنيتين من رصيد المدونة التراثية هما «خلي يقولو اش يهم» للفنانة عليّة، و«يلي سحروني عينيك» للهادي الجويني في توزيع أوركستراي معاصر أضفى على الأغنيتين طابعاً جديداً دون أن



جرائم بشعة موثقة باقلام اسرائيلية

اعتراقات من الداخل تفصح الصهاينة

وإيرلندا والنرويج وسلوفينيا بالاعتراف بالدولة الفلسطينية رسميًا، وظهرت مبادرات فرنسية وسعودية في الأمم المتحدة لفرض حلول عادلة، كما تم وقف شحنات أسلحة إلى «إسرائيل» من دول أوروبية عدة.

يشير أوريئيل لين إلى هذه النتائج، قائلًا إن إسرائيل «تسير في طريق يشبه ما حدث مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا»، حيث بدأ العالم في مقاطعة الجامعات الإسرائيلية ورفض التعاون العلمي والبحثي، وأخذت صناعة التكنولوجيا الإسرائيلية تتأثر بشكل مباشر نتيجة العزلة الأخلاقية. الإجرام الصهيوني لم يعد سرًا والاعتراف أولى خطوات المحاسبة

في الماضي، كان الحديث عن الإبادة الجماعية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين يُقابل بالتشكيك أو يُسكت بتهمة معاداة السامية، لكن اليوم، من داخل «إسرائيل» ذاتها، ومن داخل مؤسساتها الأكاديمية والقانونية، تخرج أصوات تعترف بأن ما يجري في غزة هو تطهير عرقي منظم، وأن الأطفال يُقتلون عمدًا، وأن السياسات القائمة على القتل الجماعي لن تجلب الأمن بل الدمار الأخلاقي والسياسي.

هذه الاعترافات ليست كافية، لكنها تشكل خطوة مهمة في فضح نظام لم يعد يستطيع الاختباء وراء شعارات «الأمن» أو «مكافحة الإرهاب»، وما دام هناك من يجرؤ من الداخل على الحديث، فإن الرواية الفلسطينية لم تعد محصورة بين الضحايا، بل تجد اليوم صدى حتى داخل أسوار الجدار. لقد بدأ جدار الصمت يتشقق، وصرخة الضمير تتعالى. وإن كانت غزة تدفع الثمن من دم أطفالها، فإن العالم بات مدعواً لتحمل مسؤوليته التاريخية، ليس فقط في الإدانة، بل في اتخاذ إجراءات عملية لمحاسبة «إسرائيل» على جرائمها، ومنع استمرار الإبادة الجماعية بحق شعب أعزل.



حقوقية ومفكرون يفضحون الجريمة
لم تكن الاعترافات مقتصرة على الإسرائيليين فحسب، بل إن عشرات المنظمات الأوروبية أصدرت بيانات تصف الحرب بأنها إبادة جماعية، فقد أعلنت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن «إسرائيل» ترتكب «جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الفصل العنصري والاضطهاد» في الأراضي الفلسطينية. كما نشرت الصحيفة الفرنسية لوموند ديبلوماتيك تقريراً موسعاً عن «جرائم القتل المنهجي للأطفال والنساء في غزة»، وفي ألمانيا، تحدى المفكر اليهودي الألماني «موشيه زوكيرمان» الموقف الرسمي، وقال: «إن ما يجري في غزة لا يمكن تبريره أبداً، لا دينياً ولا سياسياً، إنه مجزرة بطيئة بحق شعب محاصر».

النتائج الكارثية: عزلة دولية وتراجع في دعم «إسرائيل» الاعترافات الإسرائيلية الداخلية والضغط الأوروبي والعالمي أدت إلى تغير ملموس في مواقف العديد من الدول، فقد بدأت دول مثل إسبانيا

موجة من الاحتجاجات داخل المجتمع اليهودي في الشتات أيضاً، وخصوصاً في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فمجموعات مثل «يهود من أجل السلام» (Jewish Voice for Peace) نظمت مظاهرات في نيويورك وواشنطن ضد دعم بلادهم غير المشروط لـ«إسرائيل»، ورفعت شعار «ليس باسمي».

وفي جامعة كولومبيا الأمريكية، قادت طالبة يهودية تدعى تالي، حملة تضامن مع فلسطين وكتبت على صفحتها: «تعلمت من تراثي أن نقول الحقيقة عندما يكون الظلم قائماً، وما يحدث في غزة ليس دفاعاً عن النفس، بل إبادة جماعية».

أما في بريطانيا، فقد أصدر الحاخام اليهودي البريطاني «جوناثان رومين» بياناً غير مسبوق دعا فيه حكومة بلاده إلى وقف بيع السلاح لإسرائيل، واصفاً ما يحدث في غزة بأنه «نكبة جديدة».

شهادات أوروبية: منظمات

الإنسانية.

حين تنتفض العدالة: العالم يشهد... حتى الإسرائيليون أنفسهم
تشير كلمات أوريئيل لين إلى وعي متأخر ولكنه مهم، فحتى من داخل المجتمع الصهيوني، لم يعد من الممكن إنكار أن ما يجري في غزة يتجاوز توصيف «العمليات العسكرية» أو «الرد على حماس»، بل هو جريمة ضد الإنسانية، تُرتكب بشكل منهجي ومدروس.

وقد حذر لين من نتائج هذا المسار الكارثي، قائلاً إن استمرار قتل المدنيين سيدفع العالم إلى مزيد من العزلة لإسرائيل، كما حصل مع نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا.

وأضاف: «اليوم، يُنظر إلينا في العالم كمجرمي حرب ومرتكبي إبادة جماعية... حتى مناصرو إسرائيل أصيبوا بالذهول عند رؤية ما يحدث في غزة».

الناشطون اليهود المعارضون: أصوات من الضمير الإنساني
في خضم العدوان الإسرائيلي، ظهرت

منذ اندلاع الحرب الوحشية على قطاع غزة في أكتوبر 2023، لم يعد النقاش حول طبيعة العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين مقتصرًا على خصوم الاحتلال أو الناشطين الحقوقيين المناصرين لفلسطين فحسب، بل امتد ليصل إلى داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، حيث بدأ بعض المحامين والنشطاء والأكاديميين الصهاينة في الإقرار - ولو جزئياً - بفظائع تقترفها «دولتهم» في غزة، تصل إلى حد الإبادة الجماعية والتطهير العرقي. هذه الاعترافات لا تأتي من باب التعاطف الإنساني فحسب، بل تعكس أيضاً إدراكاً متزايداً بأن «إسرائيل»، بسياساتها العدوانية، تخسر مكانتها العالمية وتنحدر أخلاقياً وقانونياً إلى مستوى أنظمة الفصل العنصري والتطهير العرقي في التاريخ.

أوريئيل لين: محام صهيوني يواجه الحقيقة المرة

من أبرز الأصوات الإسرائيلية التي تصدّت لتوصيف ما يجري في غزة من منظور قانوني وأخلاقي هو المحامي والخبير القانوني الصهيوني «أوريئيل لين»، في مقال له أثار جدلاً واسعاً، أقر لين بشكل صريح بأن الجيش الإسرائيلي يقتل الأطفال في غزة، وطرح سؤالاً أخلاقياً مفصلاً:

«هل حياة الطفل الفلسطيني أقل قيمة من حياة الطفل اليهودي في إسرائيل؟»

أوريئيل لين لم يكتفِ بهذا التساؤل، بل وضع إصبعه على الجرح الغائر، حين قال إن «غير المدنيين والأطفال يُقتلون كل يوم نتيجة القصف الإسرائيلي، ونحن نحاول تجاهل ذلك والمضي قدماً، ولكن العالم لا ينسى»، وفي مقارنة تظهر حجم الفجوة الأخلاقية، تساءل:

«ما ذنب أولئك الأطفال؟ ذنبهم الوحيد أنهم وُلدوا في غزة».

ما أشار إليه لين في اعترافه ليس أمراً طارئاً، بل هو وصف دقيق لسياسة ممنهجة: حرب شاملة ضد المدنيين، حيث تتحول غزة إلى حقل تجارب للقنابل الذكية والغبية، دون أدنى اعتبار للقانون الدولي أو القيم

بين التهديدات العسكرية والمراوغة السياسية:

هل يتورط نتنياهو مجدداً في إيران؟

محمد بن محمود

في الوقت الذي تبدو فيه المنطقة على فوهة بركان، يطلّ مجدداً شبح المواجهة بين الكيان الصهيوني وإيران، وسط تجاذبات سياسية حادة بين واشنطن وتل أبيب، وتباين واضح في مقاربة الملف النووي الإيراني. وما بين التهديدات العلنية والتحركات السرية، يبرز اسم بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الكيان، كمحرك رئيسي للدفع نحو خيار التصعيد، وإن اقتضى الأمر تجاوز الموقف الأمريكي نفسه. فهل يتورط نتنياهو مجدداً في مغامرة جديدة داخل إيران؟ وما حدود هذا التورط في ظل وجود رئيس أمريكي كدونالد ترامب، يبدو أكثر حذرًا هذه المرة؟ تصعيد مع التحفظ: ترامب يحاول كبح جماح نتنياهو خلال اجتماع جمع دونالد ترامب بنتنياهو الأسبوع الماضي، أعرب الرئيس الأمريكي عن أمله في تجنب أي ضربات جديدة ضد إيران، مؤكداً: لا أستطيع أن أتخيل رغبتني في فعل ذلك. هذا التصريح العلني قد يبدو كإشارة واضحة إلى رغبة ترامب في إغلاق هذا الملف المزعج بطريقة دبلوماسية، بعيداً عن الانخراط في حرب جديدة، خصوصاً وهو يتحضر لمعركة انتخابية قادمة تحتاج إلى استقرار نسبي في السياسة الخارجية.

لكن خلف الأبواب المغلقة، أبلغ نتنياهو ترامب بأن الكيان الصهيوني لن يقف مكتوف الأيدي إذا ما استأنفت إيران خطواتها نحو امتلاك السلاح النووي. كانت رسالته واضحة: سنتحرك إذا لزم الأمر، حتى من دون ضوء أخضر أمريكي. هذا التباين بين التصريحات العلنية والمحادثات السرية كشفته صحيفة «وول ستريت جورنال»، نقلًا عن مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين كبار، مما يسلط الضوء على حجم الانقسام بين الحليفتين التقليديتين. شهوة القصف وغريزة المواجهة: نتنياهو ليس غريباً عن سياسة



أصعب من أي وقت مضى، ويقول: ترامب لا يستطيع التراجع عن مطلب إنهاء التخصيب، وإيران لن تتنازل عنه بعد أن تعرضت لهجوم. هذه المعادلة تقود إلى طريق مسدود، حيث لا مجال لتنازلات متبادلة، مما يجعل من خيار التهدة المؤقتة أو المواجهة المحدودة السيناريو الأقرب على المدى القصير. ومن جهة أخرى، فإن نتنياهو لا يتحرك فقط وفق منطق المصلحة القومية، بل أيضاً وفق منطق البقاء السياسي. فالرجل الذي واجه احتجاجات متصاعدة خلال السنوات الأخيرة، ويرزح تحت طائلة تحقيقات فساد، يعلم أن أي تصعيد خارجي يمكن أن يعيد ترتيب الأولويات الداخلية، ويوحد المجتمع الإسرائيلي خلف قيادته. لكن هذه الاستراتيجية باتت مكشوفة ومستهلكة. فالرأي العام الإسرائيلي، الذي عاش صدمة 7 أكتوبر وما تبعها من خسائر في غزة ولبنان، لم يعد يرى في كل مغامرة عسكرية نصراً مضموناً. وكل فشل ميداني، مهما كان جزئياً، يمكن أن يُترجم إلى أزمة سياسية داخلية تُهدد بقاء نتنياهو نفسه.

إلى أين تتجه الأمور؟ في ضوء كل ما سبق، يبدو أن المنطقة مقبلة على مرحلة دقيقة، حيث يتقاطع فيها التصعيد العسكري مع المراوغة السياسية، وتتصادم فيها رغبات نتنياهو في فرض الأمر الواقع، مع حرص ترامب على تجنب التورط في نزاع لا يمكن ضبط تداعياته. الملف الإيراني لا يزال مفتوحاً على كل الاحتمالات، لكن المؤكد أن أي ضربة جديدة، سواء من تل أبيب أو من واشنطن، قد تدفع إيران إلى التخلي عن آخر التزاماتها، وتفتح الباب أمام سباق نووي لا يمكن التنبؤ بمآلاته. وفي هذا السياق، يبقى السؤال مفتوحاً: هل يتورط نتنياهو مجدداً في إيران؟ أم أن واشنطن ستنجح في كبح جماحه قبل فوات الأوان؟

ورغم ذلك، فإن مجرد بقاء جزء من المخزون الإيراني، هو بحد ذاته رسالة ردع من طهران، مفادها أن إيران لم تُهزم بعد، وأن برنامجها لم يُشَلْ بالكامل.

الحسابات الأمريكية: رفض التخصيب لا يعني التصعيد تُظهر تصريحات المسؤولين الأمريكيين أن ترامب، رغم رغبته في تجنب الحرب، لن يتنازل عن مطلب إنهاء التخصيب. يقول غابرييل نورويا، المسؤول السابق عن ملف إيران في الخارجية الأمريكية: ترامب يريد فقط أن يختفي الملف الإيراني، لكنه واضح في مسألة رفض التخصيب أو امتلاك السلاح النووي، بينما مستعد للمرونة في بقية الشروط.

هذا الموقف يكشف عن تناقض في السياسة الأمريكية: فهي لا تريد حرباً، لكنها ترفض التنازلات. وهي مستعدة للمرونة في العقوبات، لكنها ترفض مبدأ التخصيب من أساسه. وهذا التناقض ما قد يدفع إسرائيل إلى التحرك بشكل أحادي، وهو ما يحذر منه مراقبون يرون أن الخطر الحقيقي يكمن في أن تفرض إسرائيل على واشنطن أمراً واقعاً.

المأزق التفاوضي: طريق مسدود بعد القصف يرى السفير الأمريكي الأسبق في تل أبيب، دان شابيرو، أن فرص التوصل إلى اتفاق نووي جديد باتت

المقابل كان حازماً في موقفه بشأن التخصيب، معتبراً أن حق إيران في تخصيب اليورانيوم غير قابل للتنازل. هذا التوازن في الرد الإيراني يعكس حسابات دقيقة من طهران، التي تدرك أن أي انجرار نحو مواجهة مفتوحة قد يؤدي إلى انهيار كل ما تحقق خلال السنوات الماضية من توسيع لنفوذها الإقليمي، خصوصاً في العراق وسوريا ولبنان واليمن. لكن في الوقت نفسه، فإن التنازل عن التخصيب سيُعدّ هزيمة داخلية غير مقبولة، لا سياسياً ولا شعبياً، خصوصاً بعد ما تعرضت له البلاد من قصف طال منشآت استراتيجية. النتائج الميدانية للضربات: تدمير جزئي وتحذير قوي

وفقاً لما نشرته «وول ستريت جورنال»، فإن الضربات الأخيرة أسفرت عن تدمير جزء كبير من البنية التحتية للمنشآت النووية الإيرانية، لكن بعض مخزون اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة أصفهان نجا من الهجمات، ما يفتح الباب أمام استئناف البرنامج بسرعة نسبية إذا ما توفرت الإرادة السياسية والتقنية. أما منشآت نطنز وفوردو، فقد استهدفتا بقنابل خارقة للتحصينات أمريكية الصنع، مما أدى إلى تدمير شبه كامل للمعدات الحيوية، وجعل من المستحيل تقريباً على إيران استرجاع أي من مخزوناتا السابقة فيها.

الضرب أولاً والتفاوض لاحقاً. تاريخه السياسي مليء بالمغامرات العسكرية، سواء في غزة أو سوريا أو لبنان، وغالباً ما استثمر هذه العمليات لتعزيز شعبيته داخلياً، أو التهرب من أزمات سياسية أو ملفات فساد. الملف الإيراني كان دائماً الورقة الذهبية التي يستخدمها لفرض نفسه على الساحة الدولية. اليوم، ومع وجود مخاوف من فقدان السيطرة على البرنامج النووي الإيراني، يعود نتنياهو لتهديداته القديمة. لكن الفرق هذه المرة أن التهديدات أعقبها تنفيذ جزئي: ضربات نوعية استهدفت منشآت نووية إيرانية، بمشاركة أمريكية واضحة، لكنها ما تزال دون مستوى الحرب المفتوحة. ورغم هذا التصعيد، فإن تل أبيب تُبقي الباب مفتوحاً أمام إمكانية الضرب مجدداً، خصوصاً إذا ما رُصدت مؤشرات على استئناف إيران لتخصيب اليورانيوم بمعدلات عالية.

إيران: بين الانفتاح المشروط والردع الاستراتيجي على الجانب الآخر، جاء الرد الإيراني حذراً ومتوازناً. ففي أول تصريحات للرئيس الإيراني الجديد، مسعود بزيشكان، بعد الضربات الأمريكية-الإسرائيلية، أبدى انفتاحاً مشروطاً على استئناف المحادثات، مؤكداً ضرورة تقديم ضمانات بعدم استهداف بلاده مجدداً خلال أي مفاوضات. لكنه في

زيارة أئمة الى اسرائيل

مسعى خيث لتمرير التطبيع تحت العمام وجلياب الدين

جهته أصدر بياناً وصف فيه الزيارة بأنها «جريمة ما فوق التطبيع»، وفضيحة من العيار الثقيل، مشيراً إلى أن معظم من شاركوا لا يحملون أي صفة دينية رسمية، ولا يمثلون إلا أنفسهم.

خيانة تتطلب المحاسبة

إن ما جرى هو اختراق خطير للموساد وللأجهزة الإسرائيلية لصقوف الجاليات المسلمة في أوروبا، ومحاولة لضرب النسيج الإسلامي المتناسك عبر شخصيات هوائية باحثة عن الأضواء أو الدعم السياسي أو المالي. هذه الخيانة تتطلب وقفة جادة من جميع المؤسسات الإسلامية في أوروبا والعالم الإسلامي. لا بد من فضح هؤلاء بالأسماء، وحرمانهم من الخطابة أو تمثيل أي جهة دينية، والعمل على عزلهم جماهيرياً وإعلامياً، حتى لا يتكرر هذا السيناريو المشين مستقبلاً. كما يتوجب على المسلمين في أوروبا أن يكونوا أكثر حذراً فيمن يمثلهم ويتحدث باسمهم، وألا يتركوا المساجد عرضة للاختراق من شخصيات مشبوهة، تتبع ضميرها وعقيدتها مقابل دعوة لعشاء أو لقاء مع قاتل.

التطبيع ليس وجهة نظر

لن يكون يوماً الجلوس مع مجرمي الحرب وجهة نظر، ولا يمكن تحت أي مسمى تبرير زيارة الكيان الصهيوني، لا من إمام ولا من علماني، لا من داعية ولا من سياسي. فلسطين ليست سلعة تفاوض، ودماء أطفال غزة ليست مجالاً للعلاقات العامة، ومن يتصور أنه يمكن أن يتاجر بالدين لتجميل الاحتلال، فإنه لا يمثل إلا نفسه. هؤلاء لا يمثلون الإسلام، بل يمثلون نقيضه. الإسلام الذي نعرفه ونؤمن به، هو دين يقف مع المظلوم ضد الظالم، مع الحق ضد الباطل، ومع الحرية ضد الاحتلال.

أما أولئك «الأئمة»، فمكانهم ليس في المحراب، بل في مزبلة التاريخ.



وللمسلمين كافة.

وصف البعض هؤلاء بأنهم «عمائم على باب التطبيع»، وهو وصف دقيق يجسد حالة من الانهيار الأخلاقي، يُحاول بعض الأفراد تسويقها على أنها «مواقف شجاعة» أو «محاولات للسلام». ولكن لا سلام مع من ينتهك كل يوم حق الحياة، ولا تعايش مع من يبني مجده على ركام الأطفال، ولا حوار مع من يرى في الإسلام والمسلمين أعداء وجودين.

موقف المساجد والمؤسسات الإسلامية

ردود الفعل من المؤسسات الإسلامية في أوروبا كانت حازمة، فقد سارع مسجد «بلال» في مدينة ألكمار الهولندية إلى إصدار بيان تبرا فيه من زيارة أحد أئمتهم، يوسف مصيبيح، إلى إسرائيل، معتبراً أن ما قام به «تصرف فردي مرفوض بشدة»، وقرر وقفه عن الخطابة والإمامة، في خطوة وصفت بأنها «شجاعة وفي الاتجاه الصحيح». كما نددت «مبادرة الأئمة والخطباء والدعاة في هولندا» بالزيارة، وأكدت أنها تمثل إساءة للمسلمين في أوروبا، وتشوه صورة الإسلام المعتدل الذي يقف مع قضايا العدل والحرية. المرصد المغربي المناهضة للتطبيع من

ليس من قبيل الصدفة أن تتزامن هذه الزيارة مع اتساع دائرة التضامن الدولي مع فلسطين، وازدياد دعوات المقاطعة وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين في المحافل الدولية، ومحاولات حكومة نتنياهو يائسة لإظهار صورة «مختلفة» لإسرائيل من خلال استقطاب شخصيات محسوبة على المسلمين.

والأخطر من ذلك أن هؤلاء الزوار يسيئون عمداً لصورة الإسلام في الغرب، من خلال تمرير فكرة أن «الإسلام المعتدل» هو فقط ذلك الذي يصمت على الجرائم، ويتغنى بالسلام الزائف مع محتالي الأقصى، ويبرر التطبيع تحت ستار «التعايش».

تطبيع تحت عباءة الدين

ما حدث ليس مجرد زيارة بروتوكولية، بل هو تطبيع فج تحت عباءة الدين، ومحاولة لاختراق الصف الإسلامي عبر منابر المساجد. وحين يتم استغلال صفة «الإمام» للدخول في علاقات مع كيان قائم على الاستيطان والعنصرية والقتل، فإن الأمر لا يعود شأنًا شخصيًا، بل يتحول إلى خيانة جماعية للقضية الفلسطينية

مشهد الذل والهوان

ظهور هؤلاء «الأئمة» وهم يجلسون بخشوع خانع بجوار الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، وينصتون لنشيد «هتكفا» الإسرائيلي في قلب القدس، بينما لا تزال جثث الفلسطينيين تُنتشل من تحت الركام، ليس فقط سقطة أخلاقية، بل هو سقوط ديني وإنساني وقيمي، لا يغتفر.

كيف يمكن لرجل يُفترض به أن يمثل دين الرحمة والعدل، أن يضع يده في يد من يقود جيشاً يرتكب المجازر بحق النساء والأطفال؟ كيف لإنسان يحمل لقب «إمام» أن يغض الطرف عن آلاف الشهداء، ويبرر مجازر الاحتلال عبر شعارات زائفة عن «السلام والتعايش»؟

تزيف للواقع وتشويه للإسلام

الادعاء بأن هذه الزيارة جاءت تحت شعار «بناء الجسور والحوار بين الأديان»، ليس سوى محاولة رخيصة لتبييض صورة دولة الاحتلال، وإعطائها غطاءً دينياً في وقت تسعى فيه إسرائيل إلى كسر العزلة الدولية المتزايدة حول جرائمها.

في حين تتعالى فيه صرخات أطفال غزة تحت الأنقاض، وتئن المستشفيات من نقص الدواء، وتُبتَر أطراف الجرحى بأدوات بدائية تحت حصار خانق فرضته آلة الإبادة الإسرائيلية، خرجت علينا مجموعة من الأشخاص يصفون أنفسهم بـ «أئمة»، قادمين من أوروبا، ليزوروا كيان الاحتلال الإسرائيلي في مشهد صادم، أثار غضباً عارماً بين المسلمين في العالم، وأعاد للأذهان صوراً مظلمة من التواطؤ مع القاتل على حساب الضحية.

هذه الزيارة التي وصفتها جهات حقوقية وشعبية بـ «الخيانة العظمى»، لم تأت في سياق طبيعي، بل جاءت في ذروة واحدة من أعنف الحروب التي يشنها الكيان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة، حيث تجاوز عدد الضحايا المدنيين عشرين ألفاً، ناهيك عن المجازر الجماعية، وعمليات القصف العشوائي، والتجويع المتعمد، وتدمير البنى التحتية للمستشفيات والمدارس والمراكز الدينية.

من هم هؤلاء «الأئمة»؟

الوفد الذي قادته شخصية مثيرة للجدل، وهو الإمام الفرنسي من أصل تونسي حسن الشلغومي، لم يكن سوى مجموعة من الأشخاص المنتحلين لصفة «الإمام» دون أي تمثيل حقيقي للجاليات المسلمة في أوروبا. وقد أكدت مؤسسات دينية وشخصيات إسلامية بارزة، أن معظمهم لا يعملون في أي مساجد فعلية، وبعضهم طُردوا سابقاً من مهامهم بسبب مواقفهم المشبوهة.

الشلغومي، المعروف بمواقفه العدائية تجاه المقاومة الفلسطينية، سبق له أن دان علناً عملية 7 أكتوبر 2023، التي نفذتها حركة حماس، من دون أن ينبس ببنت شفة عن الجرائم المستمرة بحق الفلسطينيين، وهو ما يجعله في نظر كثيرين مجرد أداة دعائية بيد إسرائيل تسعى من خلالها إلى تجميل وجه الاحتلال وتشويه صورة الإسلام.

يتمسك به نتيناهو ليحقق بالسياسة ما عجز عن تحقيقه بالسلاح محور موراغ واختزال قضية فلسطين في غزة



بخلاف الأجواء التي أشاعتها إدارة ترامب عشية زيارة نتيناهو الى واشنطن، وبأن ترامب سوف يحسم القرار بصدد الزام اسرائيل بالصفقة ومنها نحو وقف دائم لاطلاق النار، فإن الترجمة الاسرائيلية الفعلية للموقف الامريكي تبدو اقرب الى ضوء اخضر لمواصلة الحرب على غزة بأكثر كثافة ممكنة، ومن خلالها السعي لتطبيق أخطر الحلول.

طالبت السلطة الفلسطينية ادارة ترامب ان تتفاوض معها بشأن مصير غزة وذلك بوصفها الجهة الرسمية الكيانية الفلسطينية، ومصير غزة هو جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية. فيما نقلت يديعوت احرونوت بأن اسرائيل قد وافقت مبدئياً بان يبدأ تدفق الاموال من «قطر ودول اخرى» الى غزة لغرض الاعمار وخلال فترة وقف اطلاق النار، بينما رفضت ذلك كل من السعودية والامارات.

يعتبر محور موراغ «درة التاج» في المشروع الاسرائيلي القائم على التطهير العرقي والتهجير. تحت مسمى «فصل السكان عن حماس» يدفع المشروع الى تجميع غالبية سكان القطاع في المنطقة ما بين محور موراج (بين خان يونس ورفح) وبين محور صلاح الدين/ فيلادلفي. ذمن ذلك ستقام «المدينة الانسانية» بروح حكومة نتيناهو. اعتمدت حكومة نتيناهو معيار الكثافة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مؤكدة ان المساحة على انقاض رفح تكفي لاستيعاب ما لا يقل عن 600 ألف فلسطيني نازح وبالإمكان حتى زيادة العدد.

فيما أن موراغ هو أبعد من حصره في حدود جغرافية بل يتعداها الى حدود استراتيجية لها علاقة بمستقبل فلسطين والفلسطينيين، وذات ابعاد على الامن القومي الاقليمي وحصرها على كل من مصر والاردن. صرح ترامب خلال زيارة نتيناهو الى واشنطن بأن ادارته على تواصل مع دول عربية لاستيعاب الغزيين، كما وتحديث عن اتصالات مكثفة مع دولة مجاورز لاسرائيل دون الافصاح عنها. لقد اعلنت كل من مصر والاردن مدعومتين من السعودية الرفض التام لاي خيار من هذا القبيل. فيما يتعلق

الاستيطان وحتى الى الضم الاسرائيلي. في هذا الصدد ترفض اسرائيل التنازل عن الجانب الفلسطيني من معبر رفح، وهو يخضع رسمياً للسلطة الفلسطينية التي ادارته مقابل الجانب المصري رغماً عن الانقسام الفلسطيني وسيطرة حماس على غزة.

يرى المستوى السياسي الاسرائيلي ان لا تناقض بين اعتراض الجيش القوي على احتلال كامل القطاع لما في ذلك من اهدار لحياة المحتجزين والاسرى الاسرائيليين؛ فيما للمدى البعيد سوف يتحول الجيش للحكم عسكري مستدام يستنزفه. فيما يشير منطق المستوى السياسي الى ان تجميع الفلسطينيين في مراكز اعتقال ومعزل ثلاثة على الاكثر وتهجير «طوعي» لنحو ثلث الغزيين في الدفعة الاولى، سيتيح حكماً عسكرياً سلباً وغير مستنزف للجيش يعززه الاستيطان على انقاض المدن والبلدات الفلسطينية. هذا حتى وان كانت تقديرات امنية تحذر من احتمالية ان يتحول الغضب الفلسطيني الشعبي ضد الاحتلال الاسرائيلي الذي يسعى بدوره ان يدفع به نحو الاقتتال الفلسطيني الداخلي، وعلى بنية الميليشيات الفلسطينية

التي يسعى الاحتلال لتعزيز وجودها ومدتها بالسلاح والتدريب وفقاً للاعلام الاسرائيلي.

يكسب نتيناهو من خطاب ترامب القائل بأن الصفقة ستؤدي الى «انهاء الحرب واحلال السلام»، اي حصر حدود الصراع في غزة وليس بحدود قضية فلسطين بكل مركبات الحق الفلسطيني. لقد رفض ترامب خلال لقائه مع نتيناهو الاجابة عما اذا كان يدعم حل الدولتين وأحال الرد الى نتيناهو موفراً له فرصة ثمينة للقول لا، كما يدرك الاخير بأن مشروع حماس لا ينطلق من حل الدولتين مما يتيح له مساحة من الراحة، وحصرها لان ترامب تجاهل في هذا الصدد الموقف الفلسطيني الرسمي ومواقف كل من مصر والاردن، ومتحايدا موقف السعودية التي تشترط السلام مع اسرائيل بقيام دولة فلسطينية وفقاً لمبادرة السلام العربية.

قبول اسرائيل المعلن لغاية الان بصيغة تحرير المساعدات الانسانية الى غزة من منظومة «مؤسسة غزة الانسانية» الاحتلالية، واتاحتها من خلال منظمات أممية، قد يكون بداية الاعتراف بأن المشروع الاسرائيلي

الامريكي قد فشل وقد يتفكك. سيكون من الخطأ حصر المحادثات بين ترامب ونتيناهو بمسألة غزة والصفقة او انتهاء الحرب عليها. بل ان الملف السوري يندرج في اولويات كل منهما. جاء قرار إزالة تنظيم جبهة النصرة من قائمة الارهاب وفقاً للاعتبارات الامريكية وسبقه مرسوم إزالة العقوبات عن سوريا، ليتماشى مع الاستراتيجية الاسرائيلية في محاصرة ايران وفي السعي الى تقويض اي وجود لحزب الله في لبنان، وحتى وفقاً لموقع «اي24» الاخباري الاسرائيلي تطرح فكرة دعم ضم سوريا لمدينة طرابلس اللبنانية الشمالية واقليةها مقابل التنازل لاسرائيل عن الجولان المحتل سواء منذ 1967 او الذي تم احتلاله مؤخراً وفي اطار اتفاق امني. فعليا الاتفاق الامني كما يطلق عليه هو بمنزلة اتفاق سلام غير معلن. ويكثر الحديث في الاعلام الاسرائيلي عن مفاوضات امريكية تركية في هذا الصدد. كما يتسع نطاق التأكيدات الاعلامية الاسرائيلية بأن الدولة العربية المجاورة التي يتم الحديث عنها لتهجير مئات الاف الفلسطينيين من غزة هي سوريا على ان يتم نقلهم

الأمريكية دون شك، ويجب أن ننصت لتصريحات ويتكوف وترامب أكثر من الإنصات لتصريحات نتنياهو وهناك اجتهادات تقول إن الولايات المتحدة يمكن أن تتماشى مع نية نتنياهو التوصل لاتفاق مؤقت يبدأ العمل به ولكنها لن تسمح له باستئناف الحرب، أي أنها تعطيه هدنة مؤقتة ولكن استقرار الهدنة وسيرها لن تسمح له بأن يستأنف الحرب أو يعود لها، وهكذا يكسب نتنياهو ماء وجهه أمام من اليمين المتطرف، وما تبقى سيظل بيد الولايات المتحدة».

ويقول شلحت، «هذه اجتهادات إعلامية ولا يمكن أن نصدر حكما يقينيا على مستقبل المفاوضات الجارية ونتائجها التي ستخرج لحيز التنفيذ إلا عندما تنتهي المفاوضات ويتم الإعلان رسميا عن انتهائها وإلى ماذا توصلت؟».

نتنياهو «يتخفى» وراء «بن غفير وسموتريش»

ويقول شلحت «يملك الاثنان ورقة ضغط ولكن حتى نتنياهو مقتنع بعدم إبرام صفقة وهدفه الأساسي الحفاظ على حكومته وقام بتأخير سفره للولايات المتحدة كي يضمن موافقة الحريديم على قانون التجنيد وهمه الأساسي أن يحافظ على ائتلافه، لأن ذلك يؤدي لهروبهم إلى الأمان من محاسبتهم على الإخفاق في 7 أكتوبر والذي لن نمل من تكرار أنه الإخفاق الاستراتيجي الأكبر لدولة الاحتلال، كما أنه يريد الهروب من محاكمته من شبهات جنائية».

ويردف، «هدف نتنياهو الرئيسي ليس إطلاق سراح المخطوفين ووقف الحرب وإنما يريد الحفاظ على بقائه في سدة الحكم، لأن ذلك يضمن له أن ينأى بنفسه عن الإدانات الموجهة له». ويوضح أنه، «إذا أردنا التسليم بما يقوله الأمريكيون خاصة الرئيس ومبعوثه الخاص نحن أقرب لصفقة ولكن لا توجد حتى الآن مؤشرات أننا قاب قوسين أو أدنى لصفقة، فهناك عقبات وهم يتحدثون عنها ويمكن أن نتفاجأ في أي لحظة». ويختم، «استنادا لما يصدر عن الإدارة الأمريكية، واشنطن معنية بصفقة وليس الاستمرار بالحرب ولكن كل شيء محدود، لأن الإدارة الأمريكية الحالية داعمة لنتنياهو بشكل مطلق بالتالي القرارات غير متوقعة».

واضح هل ستقبل إسرائيل بالانسحاب من محور «موراغ» فهي تصرّ على البقاء في محور موراغ، وآخر تصريح لنتنياهو قام بتشبيهه بأنه كمحور فيلادلفيا، لأنه يعتقد أن هذا المحور يمكن أن يؤدي لإعادة تزويد حركة حماس بالمقددرات العسكرية التي فقدتها خلال الحرب».

ويتابع، «وسلب حركة حماس المقدرات العسكرية هو أحد الأهداف الرئيسية لاستمرار الحرب على غزة، لذلك هذا سبب إصرار إسرائيل السيطرة على محور موراغ، ولكن هل سيتم التراجع عن هذا الموقف، لا توجد إجابة حتى الآن». ويضيف «هناك أمر آخر إسرائيل تصر عليه ولا يحظى بعناوين ملفنة بوسائل الإعلام، هو موضوع المدينة الإنسانية، فمثل هذا الأمر، إسرائيل مصرة عليه وهو شيء خطر للغاية لأنه سيكون تقليص لمساحة القطاع وحصر سكان القطاع في منطقة صغيرة جغرافيا، بحيث لا يسمح لهم بالخروج منها سوى خارج قطاع غزة كما كشفت وسائل إعلام إسرائيلية وهذا أيضا شرط خطر ولا نعلم إن كانت إسرائيل ستتراجع عنه أم ستضعه كشرط حد أقصى لكي تتراجع عنه كشرط حد أدنى».

ويقول، «ما هو واضح حتى الآن أن إسرائيل ما زالت متمسكة بشروطها وهناك ضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية ولكن ليس ضغطا يدفع إسرائيل للتراجع عن شروطها وتمضي قدما نحو صفقة تبادل وهدنة مؤقتة». ويردف، «آخر تصريحات لنتنياهو أنه في حال نجاح المفاوضات للتوصل لهدنة مؤقتة ستدخل إسرائيل بمفاوضات من أجل إنهاء الحرب بشكل دائم، هذا يعني أن نتنياهو الآن يدفع لهدنة مؤقتة أخرى تتيح له المجال لكي يستأنف الحرب عندما يعتقد أن هناك خرق للهدنة أو الاتفاقية، كما فعل في السابق، فهو يريد إعادة إنتاج الاتفاق الذي تم التوصل له ومكنه من الحفاظ على ائتلافه الحكومة لاستئناف الحرب على قطاع غزة». ويضيف، «يبدو بالاستناد للتصريحات الأمريكية وتصريحات الرئيس ترامب يقول إن هناك احتمال للتوصل لاتفاق هذا الأسبوع أو الأسبوع المقبل ما يعني أن المفاوضات مستمرة».

ويتابع المحلل السياسي أنطوان شلحت، «القرار بيد الولايات المتحدة

إيران تبدو مستبعدة حاليا حتى وإن كانت واردة مبدئيا.

سياسيا إسرائيليا وفي حال عاد نتنياهو من واشنطن دونما صفقة مبرمة من المتوقع أن يدفع ذلك إلى اتساع حركة الاحتجاج ضد الحرب، وإلى المزيد من التأزم على الساحة السياسية الإسرائيلية، حتى داخل الائتلاف الحاكم.

فلسطينيا وعربيا، فإن تعامل كل من نتنياهو وترامب على اعتبار الصفقة وانتهاء الحرب على غزة (بعد تحقيق اهدافها وفقا لنتنياهو) هو حل للصراع، وتجاهل قضية فلسطين برمتها وحصريا ما يحدث في الضفة الغربية من ضم وتطهير عرقي وهدم المخيمات، هي تحديات كبرى تتطلب ان تنحصر مفاوضات الصفقة في حدودها وليس في حدود فلسطين ومصير القطاع، كما ان الجهود الفعالة لاعادة الحياة لمؤتمر نيويورك العربي الدولي لقيام دولة فلسطين باتت طارئة أكثر مما كانت عليه.

على ارض الواقع وفي ظل الاهتمام بالمفاوضات، تشهد غزة فصلا من الإقناء السكاني والمكاني المكثف والمتسارع.

يقول المحلل السياسي والكاتب أنطوان شلحت ، «لا يوجد جواب

الذي أحدثه والذي جرى التكتم عليه بينما بدأت تتكشف آثاره.

في الخلاصة فإن لقاءات واشنطن بين ترامب ونتنياهو أبعد من الصفقة ولا تتوقف عندها، بل هي تسعى للتأسيس لمحاوّر اقليمية مرتبطة مصلحيا بإسرائيل، وبهيمنة امريكية؛ فيما ليس بالضرورة ان تتحقق. فيما يشكل عدم حسم ترامب لموقفه بفرض الصفقة ووقف دائم لاطلاق النار، ضوئا اخضر لتكثيف الحرب على غزة ولخططات التهجير التي تحمل اسم «المدينة الانسانية». كل ذلك رغما عن المؤشرات باخفاق منظومة «مؤسسة غزة الانسانية» في تحقيق غاياتها الحربية الاقتلاعية. رغم احتمالية ابرام صفقة مؤقتة الا ان

الحرب على غزة وعلى كل فلسطين لم تتوقف ولا مؤشرات لتوقفها. في الملف الاقليمي فالاولوية الاسرائيلية الحالية هي اتفاق امني بمنزلة اتفاق سلام مع سوريا لكونه يندرج في اهداف الحرب على غزة و«تغيير وجه الشرق الاوسط». بينما مشروع التطبيع الاوسع يتراجع. عادت قضية الحرب على غزة والصفقة تنصدر الراي العام الاسرائيل وجدول الاعمال السياسي وهو ليس في صالح نتنياهو سياسيا، حيث امكانيات تجديد الحرب على

الى الشمال السوري وليس الى المنطقة الحدودية مع اسرائيل، ووفقا لمخطط اورورا التهجير ستقوم اسرائيل بدفع تسعة الاف دولار لكل مهجر من بين 500 - 600 ألف فلسطيني غزي تسعى الى تهجيرهم و«معنيين بذلك» وفقا لرواية الاحتلال.

يبني المشروع الاسرائيلي المدعوم امريكا وبقوة على السعي لتوزيع المنطقة على اساس محاور، يكون اولها المحور القطري السوري التركي وقد يشمل لبنان لاحقا. هذا مع التأكيد ان لا ضمانات بان تنجح هذه المساعي الاسرائيلية الامريكية. اذ ان دول المنطقة لها تقاطعات عربية واقليمية ودولية لا تنحصر في حدود نوايا اسرائيل.

بخلاف ذلك، يتضح ايضا تراجع الدور الاسرائيلي اقليميا وتراجع وزنها الاستراتيجي، مما قد يدفع ترامب الى عدم الرهان عليها في مخططاتها الاقليمية والاكتفاء بتوفير الحماية المطلقة لها، وهو ما ينعكس في التفاوت بين الموقفين في الشأن الإيراني. وإذا يؤكد ترامب تحقيق الانتصار امريكا على ايران في اطار مشروعها النووي العسكري وفقا له، فإنه يشير الى عدم قدرة اسرائيل على التصدي ذاتيا للصواريخ الإيرانية والدمار الهائل



خارطة طريق جديدة للبنان

خطوة واشنتن وتل اييب في لعبة الشطرنج الجيوسياسية



الوحيد لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي جنوب لبنان يتمثل في نزع سلاح حزب الله.

وأعلن الكيان الصهيوني مراراً أنه لن يسمح لحزب الله باستعادة قدراته العسكرية، أو تشكيل تهديد ضد الأراضي المحتلة.

السعي لجز لبنان نحو التطبيع

يُطرح الاقتراح الأمريكي الجديد في ظاهره كخطوة نحو تحقيق الاستقرار الداخلي وتعزيز دور الدولة اللبنانية، لكنه في باطنه يحمل بذوراً تمهد الطريق لعملية تطبيع العلاقات بين بيروت وتل أبيب، ويُعدّ حزب الله، باعتباره القوة الرئيسية التي تقف في وجه الكيان الصهيوني، عقبة استراتيجية وأيديولوجية أمام أي محاولة للتسوية أو إقامة تعامل رسمي مع هذا الكيان، وهو ما تسعى الأطراف المعادية إلى إزالته بأي وسيلة ممكنة.

وفي هذا السياق، شدّد الشيخ نعيم قاسم، الأمين العام لحزب الله، مراراً وتكراراً على أن لا أحد يستطيع نزع سلاح حزب الله، محذراً من أن هذه الخطوة تهدف إلى إضعاف لبنان وفتح الباب أمام أطماع الكيان الصهيوني التوسعية، التي تسعى لتنفيذ مخططاتها الخبيثة دون أي عائق.

تأتي هذه المحاولات في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة مجدداً، من خلال مشاريع تحمل عناوين مثل "الضمانات الأمنية" و"الإصلاحات الهيكلية"، إلى الضغط على لبنان لنزع سلاح المقاومة، لكن التجارب التاريخية للشعب اللبناني، أثبتت أن لا ثقة تُبنى على الوعود الأمريكية، ولا على ادعاءات الكيان الصهيوني.

لقد أظهرت إدارة ترامب مراراً أن سياساتها لا تستند إلى حقوق الشعوب، بل تخضع بالكامل لمصالح تل أبيب واللوبي الصهيوني، ومن أمثلة هذه السياسات المخادعة «صفقة القرن»، التي خانت قضية فلسطين، والضغط التي مورست على محور المقاومة، والتي كانت كلها أدوات لدعم

لبنان يطلب ضمانات

نظراً لأن باراك منح اللبنانيين مهلة لا تتجاوز أسبوعين لإعلان موقفهم من الخطة الأمريكية الجديدة، فقد بدأت السلطات اللبنانية بالتحرك، وأفادت وكالة «رويترز» أن الحكومة اللبنانية تعمل على صياغة ردّها على المطالب الأمريكية، ومن المقرر أن تقوم لجنة تضمّ رئيس الوزراء، رئيس الجمهورية، ورئيس البرلمان اللبناني بالردّ على خارطة الطريق.

وبعد التجربة المريرة التي خاضها اللبنانيون مع اتفاقيات وقف إطلاق النار السابقة، هذه المرة يسعون للحصول على ضمانات واضحة من الجانب الأمريكي، وقد صرّح مصدر لبناني مطلع قائلاً: «لبنان سيطلب في هذا الرد بضمانات تتعلق بوقف انتهاكات وقف إطلاق النار من قبل إسرائيل، الانسحاب من النقاط الخمس المتنازع عليها، إطلاق سراح الأسرى، ترسيم الحدود، وإعادة إعمار لبنان».

ومن الجدير بالذكر أن لبنان والكيان الصهيوني وقعا اتفاقية وقف إطلاق النار في ديسمبر الماضي بعد شهرين من المواجهات، وكان من المفترض أن تنسحب القوات المحتلة من جنوب لبنان، وأن تتراجع قوات حزب الله إلى حدود نهر الليطاني، لتنتشر قوات الجيش اللبناني إلى جانب قوات اليونيفيل في تلك المناطق.

لكن على الرغم من الاتفاق، واصل الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاته بحجج وذرائع مختلفة، منها الادعاء بأن حزب الله لم يلتزم بتعهداته بموجب اتفاق وقف إطلاق النار، وقد استمر الاحتلال في التواجد في تلك المناطق، وخلال هذه الفترة انتهك وقف إطلاق النار مئات المرات، متسبباً في استشهاد وإصابة عشرات اللبنانيين، بينما غض الغرب الطرف عن هذه الجرائم. وبدلاً من مواجهة أطماع حكومة بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، تواصل القوى الغربية الضغط على الحكومة اللبنانية، مدعية أن السبيل

تعيد الإدارة الأمريكية، وفي إطار مشروعها التوسعي المتجدد، إحياء فكرة «الشرق الأوسط الجديد»، مع تركيز متزايد على الساحة اللبنانية، وبعد سلسلة التحولات العاصفة التي شهدتها المنطقة، بما في ذلك انهيار الدولة السورية، تتوهم واشنتن أن الفرصة سانحة لتحقيق مخططاتها لتفتت المنطقة واحتواء محور المقاومة.

تسير واشنتن بخطى متسارعة نحو محاولة توجيه ضربة قاضية للمقاومة اللبنانية، متسلحة بوعود اقتصادية واهية وشعارات إصلاحية زائفة، لا تخفي سوى مخالب المؤامرة التي تتربص بلبنان وأمنه.

وفي تصريح يعكس زيف المخططات المطروحة، طالب توماس باراك، المبعوث الأمريكي الخاص، المسؤولين اللبنانيين بنزع سلاح حزب الله مقابل انسحاب صوري للكيان الصهيوني من المناطق المحتلة.

لكن تلك المخططات التي تغلفها واشنتن بشعارات براقة، تبقى بعيدة عن الواقع، حيث أثبت الشعب اللبناني أنه يدرك جيداً أن المقاومة ليست مجرد خيار، بل هي ضرورة وجودية لحماية سيادته وكرامته، وأنه لن يقبل بأي تسوية تُضعف هذا الركن الذي بات أساس أمنه واستقلاله.

مصدران مطلعان أفادا أن خارطة الطريق التي قدّمها توماس باراك تتألف من ست صفحات، وقد طالب السلطات اللبنانية بالردّ عليها قبل مطلع شهر جويلية الجاري، تضمنت هذه الخارطة تأكيداً على نزع سلاح حزب الله والفصائل المسلحة الأخرى في لبنان، إلى جانب تحسين العلاقات مع سوريا، التي تُعتبر حالياً تحت سيطرة الجماعات الإرهابية، وادّعى باراك أن السلاح يجب أن يكون حصراً في يد الدولة اللبنانية.

وكالة الأنباء الفرنسية ذكرت أن رسالة باراك تضمنت ثلاثة محاور: رسم الحدود اللبنانية مع سوريا وضبطها، الإصلاحات المالية والاقتصادية.

الأخيرة في لبنان بوضوح، أن شعبية محور المقاومة لا تزال ثابتة، بل إنها تشهد تنامياً مستمراً، إن تصويت الشعب اللبناني للقوائم والتيارات الداعمة للمقاومة، كان ردّاً قاطعاً على المخططات الخارجية والمؤامرات التي تحاول، تحت شعارات براقة تدّعي تحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية، نزع سلاح المقاومة وإخضاع لبنان لمطالب الكيان الصهيوني، لقد أثبت الشعب اللبناني وعيه الراسخ، ورأى في المقاومة رصيذاً وذخراً، لا عقبة أو عبئاً، ومن هنا، فإن أي «ضمانات أمنية» تُقدّمها القوى المعادية، لن تكون أبداً بديلاً عن قوة الردع التي تمثلها المقاومة.

وفي النهاية، فإن الاقتراح الأمريكي الذي يدعو إلى نزع سلاح حزب الله وجز لبنان نحو مسار التطبيع مع الكيان الصهيوني، ليس سوى إعادة إنتاج لفكرة فاشلة بوجه جديد، فكرة تتجاهل حقائق المنطقة الميدانية ولا تدرك إرادة الشعب اللبناني.

وفي ظل واقع أصبحت فيه المقاومة العمود الفقري لأمن لبنان وعزّته، فإن أي محاولة لإقصائها عبر وعود جوفاء وضغوط خارجية لن يكون مصيرها سوى الفشل، فالشعب اللبناني الذي تذوّق طعم النصر على المحتل بفضل المقاومة، لن يتخلى عن هذا الرصيد الثمين تحت أي ظرف أو ثمن.

أجندة الاحتلال، أمّا الكيان الصهيوني، فقد برهن على مدى عقود من الاحتلال والعدوان على أراضي لبنان، الاغتيالات، الحصار، والانتهاكات المستمرة للقرارات الدولية، أنه لا يمتلك أي شرعية أخلاقية أو قانونية للحديث عن الأمن أو السلام.

إن الهدف النهائي لهذه المشاريع يتمثل في إنقاذ الكيان الصهيوني من أزماته الأمنية والسياسية والاجتماعية، وهو كيان يواجه داخلياً أزمة شرعية، وخارجياً ضغطاً متصاعداً من المقاومة، وفي مثل هذه الظروف، لا يمكن لأي اتفاق أو وعد أن يحرم الشعب اللبناني من حقه المشروع والقانوني في مقاومة العدوان والاحتلال، الذي يُعدّ ركيزة أساسية في الدفاع عن الأرض والكرامة.

المقاومة جذورها ضاربة في

وجدان الشعب

تحاول الولايات المتحدة، عبر إضعاف البنى الوطنية والهوية الأصيلة لدول المنطقة، أن تُخلّ بتوازن القوى لصالح الكيان الصهيوني، غير أن التجربة التاريخية ووعي الشعب اللبناني يشكلان حاجزاً منيعاً أمام هذا السيناريو المتكرر، فالمقاومة ليست مجرد خيار، بل هي ضرورة دفاعية وركيزة هوية للشعب اللبناني. وأظهرت نتائج الانتخابات البلدية

في اطار استراتيجية الموت البطيء في غزة المستشفيات تتحول الى مقابر جماعية

الطواقم الطبية، ومنع سيارات الإسعاف من الوصول إلى المصابين، ما تسبب في وفاة العشرات الذين كان بالإمكان إنقاذهم.

أبعاد الكارثة: أرقام وشهادات تظهر الإحصائيات حجم الفاجعة: من أصل 38 مستشفى في غزة، 19 فقط ما زالت تقدم خدمات محدودة، منها 8 حكومية و11 خاصة. 9 مستشفيات ميدانية تُستخدم لعلاج الإصابات الحرجة، لكنها تفتقر إلى المعدات المتقدمة.

أكثر من 180 ألف شهيد وجريح منذ بداية العدوان.

أكثر من 11 ألف مفقود، وسط مؤشرات بوجود جثث تحت الأنقاض في محيط المستشفيات المستهدفة.

رسالة إلى الضمير العالمي إن ما يحدث في غزة اليوم ليس مجرد «أزمة إنسانية»، بل جريمة إبادة جماعية تُرتكب على مرأى ومسمع العالم، استهداف المستشفيات والمرضى ليس «أضرارا جانبية» كما يدّعي الكيان الإسرائيلي، بل هو سياسة مقصودة ومكثّرة لتكريع الشعب الفلسطيني ودفعه إلى القبول بالهزيمة أو الرحيل.

الصمت لم يعد خيارًا أخلاقيًا، على المجتمع الدولي أن يتحرك فورًا لوقف العدوان، وفرض السماح بدخول الوقود والمساعدات، وإنقاذ من تبقى من المرضى والجرحى، وعلى الدول الإسلامية والعربية أن تتحمل مسؤولياتها أمام هذه الكارثة، سياسيًا ودبلوماسيًا وميدانيًا.

الاحتلال لا يقتل فقط بالقنابل، بل أيضًا بمنع الأدوية، وقطع الكهرباء، وتجويع المرضى، المستشفيات في غزة تُصارع للبقاء، والطواقم الطبية تعمل في ظروف غير إنسانية، بينما يواصل الاحتلال مشروعه الإجرامي في إبادة سكان القطاع تحت أنظار عالم فقد بوصلته الأخلاقية. إنها حرب ضد الحياة ذاتها، وضد كل ما يُمثل الإنسانية.

إدخال المساعدات الإنسانية، ويرفض السماح للطواقم الطبية بالدخول أو الإجراء، رغم المناشدات المتكررة. هذا الصمت لا يمكن تفسيره إلا بالتواطؤ أو العجز، وكلاهما جريمة في ظل ما يحدث، تجاهل هذه المأساة الصحية يعبر عن سقوط أخلاقي فاضح للمنظومة الدولية، التي لطالما تباهت بحقوق الإنسان و«القانون الدولي».

جرائم موثقة بحق البنية الصحية

التقارير الحقوقية الدولية والفلسطينية توثق عشرات الهجمات الإسرائيلية المباشرة على المستشفيات والمراكز الصحية وسيارات الإسعاف، في خرق واضح للقانون الدولي، من هذه الجرائم:

استهداف مستشفى الشفاء، وهو أكبر مستشفيات غزة، أكثر من مرة. تدمير مستشفى الأندونيسي في شمال القطاع بشكل شبه كامل. قصف مركز الولادة في مستشفى ناصر بخان يونس. منع إدخال الوقود إلى مخازن خاصة بالمستشفيات، ما أدى إلى تعطل الأجهزة الحيوية.

كما رُصدت حالات قنص ضد

مستشفيات غزة إلى أن تتحول إلى مقابر جماعية بسبب نفاذ الوقود، نحن نناشد العالم الإسلامي والمجتمع الدولي: إلى متى هذا الصمت؟. وأضاف: «لدينا نقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، شاحنات منظمة الصحة العالمية عالقة في العريش ولا يُسمح لها بالدخول، نفذنا خطط طوارئ، ولكن الآن نواجه الانهيار الكامل».

تصريحات المسؤولين المحليين تكشف عن عمق الأزمة: غرف العناية المركزة معطلة، أجهزة غسيل الكلى لا تعمل، الحضانة الخاصة بالمواليد مهددة بالتوقف، والمرضى المصابون بجروح حرجية يُتركون دون تدخل طبي فعال، القطاع الصحي في غزة في طور الانهيار الكامل، والكارثة الصحية قد تتحول إلى كارثة إنسانية عالمية.

الصمت الدولي والتواطؤ

وسط هذا المشهد المروّع، يخيم صمت دولي مريب، المؤسسات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، تكتفي ببيانات خجولة لا ترتقي إلى حجم الجريمة، في الوقت ذاته، يستمر الاحتلال في منع

«مناطق حمراء»، أي مناطق تعتبرها «إسرائيل» مناطق عمليات عسكرية، ما يجعلها خارج نطاق المساعدات الإنسانية، وهو ما وصفته وزارة الصحة بأنه «خدعة قانونية لتجويع المرضى وقتلهم ببطء».

القطاع الصحي كأداة للتطهير العرقي

حسب بيان وزارة الصحة، فإن «إسرائيل» لا تكتفي بمنع إدخال المساعدات الطبية والوقود، بل تقوم بـ«تفكيك مقصود للبنية الصحية في غزة»، معتبرة ذلك وسيلة فعالة لدفع السكان نحو النزوح القسري، ضمن مشروع سياسي وعسكري يرمي إلى تغيير التركيبة السكانية للقطاع.

ما يحدث هو تدمير ممنهج للمستشفيات وتعطيل متعمد للخدمات الطبية، في وقت يتعرض فيه السكان لأشرس حملات القصف، لا يوجد مكان آمن في غزة، حتى المستشفيات أصبحت أهدافًا، ولم تعد مراكز العلاج ملاذًا للجرحى أو المرضى، بل تحولت إلى نقاط محاصرة مهددة بالانهيار في أية لحظة وفي مقابلة مع قناة الجزيرة، قال مدير عام وزارة الصحة في غزة: «تسير

منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والذي لم تشهد الإنسانية في تاريخها مثيل له، باتت البنية الصحية في القطاع هدفًا مباشرًا ومتعمدًا لألة الحرب الصهيونية، لم تعد الجرائم تقتصر على استهداف المدنيين في منازلهم أو أثناء فرارهم من مناطق القصف، بل امتدت لتشمل المستشفيات والطواقم الطبية والمرضى، في سياسة ممنهجة تهدف إلى تدمير النظام الصحي كأداة لفرض التهجير الجماعي والتطهير العرقي بحق الفلسطينيين.

الاقترب من الموت الجماعي في بيان رسمي صدر عن وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، حذرت السلطات الصحية من أن القطاع المحاصر يقترب من «الموت الجماعي»، وسط انهيار شبه كامل في النظام الصحي، وانعدام الأدوية، والوقود، والكهرباء في المستشفيات، ووصفت الوزارة الوضع بأنه «جريمة تطهير عرقي» ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في محاولة لإفراغ غزة من سكانها، من أجل فرض مشروع استيطاني جديد في القطاع.

استهداف المستشفيات كسياسة عسكرية

ليست المرة الأولى التي يستهدف فيها الاحتلال المستشفيات في غزة، لكن هذه المرة تختلف من حيث الحجم والتخطيط والنتائج، فالمستشفيات التي يُفترض أن تتمتع بالحماية الكاملة بموجب القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، تحولت إلى أهداف رئيسية للطيران والمدفعية الإسرائيلية، أكثر من 19 مستشفى أُجبر على التوقف الجزئي أو الكلي عن العمل، فيما لم يتبق إلا عدد محدود جدًا من المراكز الطبية، التي تعاني بدورها من انعدام الوقود ونقص المعدات والأدوية.

وفق بيان وزارة الصحة، فإن قوات الاحتلال تمنع بشكل متعمد وممنهج وصول الوقود إلى المستشفيات، وتدّعي أن مخازن الوقود تقع في



الأولمبي الباجي

جلسة انتخابية جديدة وهيئة تسييرية في الأفق

جلال العرفاوي

بعد جلسة عامة انتخابية مشحونة عرفت أشغالها نقاشات حادة واتهامات لرئيس الجمعية بسبب تردي النتائج وسوء التسيير وانتهت برفض المنخرطين الحاضرين وبالإجماع المصادقة على التقريرين الأدبي والمالي للأولمبي الباجي للموسم الرياضي 2024 / 2025 ينتظر أن تنعقد يوم 23 جويلية القادم جلسة عامة انتخابية جديدة لانتخاب رئيس جديد للفريق.

ديون ثقيلة وتقرير مالي مرفوض

أثبت التقرير المالي للأولمبي الباجي للموسم الرياضي 2024 / 2025 تحقيق مداخيل بقيمة 2.238.375.678 دينار في حين بلغت المصاريف 2.179.091.088 دينار ومع وجود ديون سابقة تقدر بـ 477.098.932 دينار سجلت الميزانية عجزا قدر بـ 417.814.342 دينار إلا أن الديون العامة بلغت 1.920.534.750 منها 525.014.428 دينار ديون للرئيس السابق خليل المنكبي ، إضافة إلى مبلغ 143.065.714 دينار لنزل فينيكس على ملك الرئيس السابق خليل المنكبي و 715.759.801 دينار للرئيس المنتهية عهده الفاضل المنكبي و 54 ألف دينار للرئيس السابق للفريق المرحوم منير بن صخرية غير أن المنخرطين رفضوا بالإجماع المصادقة على ما ورد بالتقرير المالي والذي تضمن هذه الديون إلى جانب مصاريف اعتبروها غير مقبولة من حيث مبلغ كراء الشقق للاعبين (53 ألف دينار) وكراء السيارات والحافلات وتذاكر الطائرة (69 ألف دينار) حيث صوت 7 منخرطين بنعم في حين رفض 50 منخرطا التقرير المالي لموسم 2024 / 2025.

الفريق في مفترق الطرق



حيرة وتساؤل

البلاغ الجديد الذي أصدرته الكتابة العامة للأولمبي الباجي يتضمن المصادقة على التقريرين الأدبي والمالي للموسم الرياضي 2024 / 2025 وهو الذي كان قد رفضه المنخرطون وبالإجماع خلال جلسة يوم 8 جويلية الماضي ، كما يتضمن البلاغ أيضا فتح باب الانخراطات لحضور الجلسة الانتخابية وهو ما أثار حيرة أحياء الفريق من حيث وجهة قانونية إعادة المصادقة على تقرير ادبي ومالي بعد رفضهما.

والتي أسفرت عن رفض المنخرطين وبالإجماع المصادقة على التقريرين الأدبي والمالي لموسم 2024 / 2025 وحسب القانون الأساسي للجمعيات الرياضية تمت الدعوة مجددا لجلسة عامة انتخابية وقد تم تحديد يوم الأربعاء 23 جويلية موعدا جديدا لعقدها وفتح باب الترشيحات من جديد لرئاسة الجمعية . ويبدو وأن الوضعية المالية والديون الثقيلة التي تركتها الهيئة المنتهية عهدها قد لا تشجع مترشحين جدد على التقدم لرئاسة الفريق مما يرجح بالذهاب نحو تعيين هيئة تسييرية واختيار شخصية تحظى بالثقة وإجماع المنخرطين والأحباء والانطلاق في الإعداد للموسم الجديد 2025 / 2026.

بإهدائه باقة ورود وهو ما أثار غضب رئيس الجمعية الفاضل المنكبي الذي رأى وأن ذلك يمثل « مسرحية » سيئة الإخراج من قبل ما اعتبره أصحاب الفكرة وهي تدخل في باب خدمة أشخاص أخرى متوجها بانتقادات إلى عبد اللطيف الكافي على خلفية عدم مساهمته في الدعم المالي للجمعية وهو ما أثار غضب هذا الأخير وقيامه بالرد على كلام المنكبي ثم اختار مغادرة القاعة . وتعتبر هذه الأجواء خطيرة على مستقبل الأولمبي الباجي الذي أصبح في مفترق طرق صعبة.

بلاغ جديد

بعد مخرجات الجلسة الأولى

يعيش الشارع الرياضي بباجة حالة غليان كبيرة بسبب تعطل سير الجمعية بعد غياب الترشيحات لرئاسة الفريق وعدم الاستعداد للموسم الجديد 2025 / 2026 في الرابطة المحترفة الأولى من ناحية انتداب اللاعبين واختيار المدرب الجديد والانخراط في الموسم الجديد وينضاف إلى ذلك الأجواء والعلاقات المشحونة بين رؤساء النادي بدليل ما حصل خلال الجلسة العامة الأخيرة من مناوشة بين الرئيس المنتهية عهده الفاضل المنكبي والرئيس السابق عبد اللطيف الكافي بعد أن اختار عدد من الأحباء والمنخرطين تكريم الكافي الذي سجل حضوره بعد غياب طويل لأسباب صحية وذلك



أخبار الميركاتو

الافريقي يحسم صفقة شواط و البلايلي باق في الترجي رغم العروض

محمد الدريدي

يشهد الميركاتو الصيفي في تونس لسنة 2025 حركية كبيرة، حيث تتسابق الفرق الكبرى على تعزيز صفوفها استعدادًا لانطلاق الموسم الجديد. وبين صفقات مدوية وأخرى تكتيكية، وبين عودة نجوم سابقين ورحيل مواهب واعدة، يبدو أن الكرة التونسية تعيش لحظة تحول حقيقية.

وقد غادر اللاعب النجم الساحلي إلى جانب الظهير الايسر حسام بن علي، استعدادًا للالتحاق بتدريبات الإفريقي، في خطوة تعكس طموحات الفريق في العودة إلى المنافسة الجدية على الألقاب.

الترجي الرياضي: البلايلي باق رغم العروض

رغم الجدل الذي رافق توقيفه في مطار شارل ديغول الفرنسي، فإن إدارة الترجي الرياضي التونسي قررت تمديد عقد يوسف بلايلي حتى صيف 2027، بعد رفض عرض رسمي من مولودية الجزائر. اللاعب أكد رغبته في مواصلة المشوار مع فريق باب سويقة، خاصة بعد مساهمته في ثلاثية الموسم الماضي.

النجم الساحلي: كريستو يعود من الأهلي

استعاد النجم الساحلي خدمات محمد الضاوي «كريستو» من الأهلي المصري على سبيل الإعارة مع أحقية الشراء. اللاعب شارك بالفعل في تدريبات الفريق، استعدادًا لمواجهة السد القطري وديًا يوم 6 أوت في الدوحة. الصفقة تأتي في إطار إعادة بناء الفريق بعد رحيل شواط، وسط مساع لرفع عقوبة المنع من القيد المفروضة من الفيفا.

الإفريقي يحسم صفقة شواط

أعلن النادي الإفريقي رسميًا عن ضمّ المهاجم الدولي فراس شواط بعقد يمتد حتى جوان 2028، بعد دفع الشرط الجزائي لنادي النجم الساحلي بقيمة 650 ألف دينار تونسي. الصفقة تُعد من أبرز تحركات الميركاتو، خاصة أن شواط أنهى الموسم الماضي كأفضل هداف في البطولة بـ17 هدفًا.

النادي الصفاقسي: عودة للانتدابات الإفريقية وتحضيرات مكثفة

النادي الرياضي الصفاقسي دخل بقوة في سوق الانتقالات، حيث تعاقد مع أربعة لاعبين أقارعة، ويجري معسكرًا تحضيريًا في عين دراهم. من بين الأسماء المطروحة: علي معلول، نسيم هنيدي، ياسين التيتراوي، وعصمان كمارا، في إطار خطة لإعادة الفريق إلى الواجهة المحلية والقارية.

الاتحاد المنستيري: رفع العقوبة وانطلاقة إفريقية

نجح الاتحاد المنستيري في رفع عقوبة المنع من الانتدابات بعد تسوية النزاعات مع لاعبين وأندية. الفريق تعاقد مع الحارس صادق يدعس، واللاعبين صالح الحرابي، حلمي الجويدي استعدادًا للمشاركة في دوري أبطال إفريقيا.

مواعيد الموسم الجديد

هذا و أعلنت الجامعة التونسية لكرة القدم عن انطلاق الموسم الجديد يوم 10 أوت، بعد نهائي كأس السوبر يوم 3 أوت. اما المباراة الفاصلة بين فريقي الاتحاد الرياضي المنستيري والملاعب التونسي فستدور يوم 27 جويلية

2025 بملعب الطيب المهيري بصفاقس. ومن المتوقع أن يشهد الموسم منافسة شرسة بين الفرق التقليدية والصاعدة، وسط تعزيزات مكثفة في مختلف الصفوف. وستسحب قرعة بطولة الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم لموسم 2025-2026 بداية الأسبوع القادم. حيث أفاد الناطق الرسمي للجامعة التونسية لكرة القدم، معز المستيري، في تصريح لوكالة تونس إفريقيا للأنباء أول أمس الأحد «أن المتصرف الإداري للرابطة، المكلف بالتسيير اليومي للرابطة، سيعمل في وقت لاحق عن تاريخ وتوقيت عملية سحب قرعة بطولة الرابطة المحترفة الأولى حيث من المرتقب أن تسحب يوم الإثنين 21 أو الثلاثاء 22 جويلية الجاري الجاري».

انطلاق بطولة الرابطة المحترفة الأولى:

يومي 9 و10 أوت 2025:

انطلاق بطولة الرابطة المحترفة الثانية:

يومي 20 و21 سبتمبر 2025

-انطلاق بطولة الشبان:

يوم 31 أوت 2025

ميركاتو 2025 في البطولة الوطنية موسم انتقالات و ربما إعادة تشكيل للمشاهد الكروي، حيث تسعى الفرق إلى بناء مشاريع رياضية طموحة، تجمع بين الخبرة والنجومية. ويبقى السؤال من سيكسب رهان الموسم؟ وهل تعود الكرة التونسية إلى بريقها القاري؟

الصور:

شواط

البلايلي





لجميع اعلاناتكم

الاتصال بـ

الهاتف . 29 903 073